جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص: علوم مالية ومحاسبة

بعنوان

تجارة المقايضة مع دول مالي و النيجر و تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات
دراسة حالة لعينة من المؤسسات بأدرار

إعداد الطالبين :

❖ بغباغة عبد الهادي

❖ صادقي علال

إشراف:

❖ د. بن العرية محمد

لجنة المناقشة

حدادي عبد الغاني	استاذ محاضر أ	رئيسا
بن العرية محمد	استاذ محاضر أ	مشرفا
محمودي حسين	استاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث الببليوغرافي
الرقم: 133 م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بن العربية محمد

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ: تجارة المقايضة مع دول مالي والنيجر وتأثيرها على الأداء للمؤسسات - دراسة حالة لعينة من المؤسسات بأدرار

من إنجاز الطالب(ة): بغيا غة عبد الهادي

و الطالب(ة): صادق علال

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم تجارية

التخصص: مالية المؤسسة

تاريخ تقييم / مناقشة: 2021/06/13

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 21/06/2021

مساعد رئيس القسم:

قسم العلوم التجارية
د. ولد باهو سميرة
مساعد رئيس قسم العلوم التجارية
مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

إهداء

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل أما بعد

نهدي عملنا هذا إلى أسرتينا الغاليتين

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من كان لنا سندا في عملنا

هذا حتى ولو كان بالدعاء من قريب أو بعيد

وفي الأخير نسأل الله عز وجل أن يوفقنا في عملنا هذا.

كلمة الشكر

الحمد لله و الشكر لله الذي رزقنا العقل وحسن التوكل عليه والذي وفقنا سبحانه وتعالى في هذا العمل

كما نتقدم بالشكر إلى أستاذنا الفاضل الدكتور بن العرية محمد الذي لم يبخل علينا بالنصائح القيمة وإسهاماته المفيدة ونصائحه السديدة

إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام لقبولهم عضوية المناقشة

كما لا يفوتنا بأن نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذتنا في مشوارنا الدراسي.

فهرس المحتويات

الإهداء .....
كلمة الشكر.....
فهرس المحتويات .....
قائمة الجداول .....
قائمة الأشكال.....
مقدمة ..... أ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد 4
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول تجارة المقايضة 5
المطلب الأول : مدخل تجارة المقايضة 5
أولا : تعريف تجارة المقايضة.....6
ثانيا : مميزات تجارة المقايضة.....6
ثالثا : أهمية تجارة المقايضة 7
المطلب الثاني : دوافع و شروط تجارة المقايضة 7
أولا : الدوافع 7
ثانيا : الشروط 8
المطلب الثالث : صيغ وأشكال تجارة المقايضة 8
أولا : التجارة المتكافئة 9
ثانيا : التجارة المتقابلة مميزات تجارة المقايضة 9
ثالثا : المقايضة المتنوعة مميزات تجارة المقايضة 10
المبحث الثاني : الأداء المالي للمؤسسة 10
المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي 10
المطلب الثاني : خطوات تقييم الأداء المالي 11
أولا : خطوات تقييم الأداء المالي 11
ثانيا : أهمية تقييم الأداء المالي.....12
المطلب الثالث : أساليب قياس الأداء المالي للمؤسسة 12

أولا : التوازن المالي 12
ثانيا : السيولة 16
ثالثا : مردودية المؤسسة 18
الخلاصة 19

الفصل الثاني : الدراسات السابقة ومناقشتها

التمهيد 20
المبحث الأول :عرض الدراسات السابقة 21
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة بالغة العربية 21
أولا : الدراسات العربية المتعلقة بالمقايضة 21
ثانيا : الدراسات العربية المتعلقة بالأداء المالي 23
المطلب الثاني : عرض الدراسات السابقة بالغة الأجنبية 24
أولا : الدراسات الاجنبية المتعلقة بالمقايضة 24
ثانيا : الدراسات الاجنبية المتعلقة بالأداء المالي 25
المبحث الثاني : مناقشة الدراسات السابقة 26
المطلب الاول : أوجه الاتفاق و الاختلاف بين دراسات السابقة 26
المطلب الثاني : الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية 27
الخلاصة 28

الفصل الثالث : الاطار التطبيقي لدراسة

التمهيد 29
المبحث الاول : تقديم مديرية التجارة لولاية أدرار 30
المطلب الأول : تعريف مديرية التجارة 30
المطلب الثاني : مهام وأهداف مديرية التجارة 31
أولا : مهام 31
ثانيا : الأهداف 32
المطلب ثالث : الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة 32

أولا : الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة 33
ثانيا : شرح الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة 33
المبحث الثاني : اجراءات ممارسة تجارة المقايضة 35
المطلب الأول : اجراءات تجارة المقايضة الحدودية 35
أولا : اجراءات الاستيراد 35
ثانيا : اجراءات التصدير 36
المطلب الثاني : منتوجات محل تجارة المقايضة 38
المطلب الثالث : فوارق الأسعار لمنتوجات المقايضة 39
المبحث الثالث :واقع تجارة المقايضة لولاية أدرار مع دولتي مالي والنيجر خلال فترة 2016-2020...44
المطلب الأول : حصيلة تجارة المقايضة لولاية أدرار 44
أولا : أنواع البضائع محل تجارة المقايضة 44
ثانيا : كمية البضائع محل تجارة المقايضة 46
ثالثا : قيمة البضائع محل تجارة المقايضة 47
رابعا : تطور حصيلة تجارة المقايضة 49
خامسا : تطور عدد المتعاملين في تجارة المقايضة 50
المطلب الثاني : واقع تجارة المقايضة دراسة حالة مؤسسة أصحاب الكهف 52
أولا : قيمة المشتريات لسنة 2020 52
ثانيا : قيمة المبيعات لسنة 2020 54
ثالثا : المساهمات الضريبية لمؤسسة المعنية 55
الخلاصة 56
خاتمة 57
قائمة المصادر والمراجع .....

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية جانب الأصول	13
02	الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية جانب الخصوم	14
03	الميزانية المالية	14
04	الميزانية المالية المختصرة	15
05	قائمة المنتوجات محل تجارة المقايضة	38
06	فوارق الأسعار المنتوجات الجزائرية محل المقايضة	40
07	فوارق الأسعار المنتوجات محل المقايضة القادمة من دولتي مالي والنيجر	41
08	أنواع البضائع محل تجارة المقايضة خلال الفترة 2016-2020	44
09	كمية البضائع محل تجارة المقايضة لفترة 2016-2020	46
10	قيمة البضائع محل تجارة المقايضة لفترة 2016-2020	47
11	تطور حصيلة تجارة المقايضة لفترة 2016-2020	49
12	تطور عدد المتعاملين في تجارة المقايضة لفترة 2016-2020	50
13	قيمة المشتريات سنة 2020 لمؤسسة أصحاب الكهف	52
14	قيمة المبيعات سنة 2020 لمؤسسة أصحاب الكهف	54

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط التسلسل التاريخي لمديرية التجارة	29
02	الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة	33
03	منحنى تطور حصيلة تجارة المقايضة	50
04	مخطط توضيحي لتطور عدد المتعاملين في تجارة المقايضة لولاية أدرار 2016-2021	51
05	تفاصيل نسبية عن قيمة المشتريات سنة 2020 لمؤسسة أصحاب الكهف	53
06	تفاصيل نسبية عن قيمة المبيعات سنة 2020 لمؤسسة أصحاب الكهف	55

مقدمة

توطئة :

تمثل التجارة حجر الأساس في الاقتصاد العالمي ،حيث عرفت تطورات مند القدم مما أدى الى ظهور عدة انواع من تبادلات تجارية وعلى الرغم من التطورات الذي يشهدها العالم من أساليب المعاملات التجارية الحديثة والتقدم التكنولوجي الكبير الذي شمل مختلف جوانب الحياة، إلا ان تجارة المقايضة بمفهومها البدائي لا تزال متواجدة وجاري التعامل بها إلى وقتنا الحالي وخاصة بين تجار المناطق الحدودية التي تنشط بكثرة في الشريط الحدودي الجنوبي، إذ تساهم في تقارب الدول وتعتبرآلية لجمع البلدان وأداة للتنمية المحلية، والتي سوف تنعكس على أمن واستقرار الدول التي تحظى بشريط ساحلي حدودي مع الدول الإفريقية كالمناطق الحدودية الجنوبية للجزائر مع دولتي مالي والنيجر، مما ساهم في تعزيز علاقاتها مع دول الجوار وتنويع طرق تبادلاتها التجارية والحاجة الى بعض السلع الضرورية التي تعتبر تكلفت الحصول عليها أقل من استيرادها عن طريق التجارة الخارجية، وهذا ما يؤدي إلى تنمية في المناطق الحدودية من خلال المؤسسات الناشطة في هذا الميدان، والتي تقوم بممارسة نشاطها بشكل دوري المتمثل في الحصول على مختلف المنتوجات لتلبية احتياجات السوق، محاولة بذالك التأقلم مع متغيرات المحيطة بها، لتضمن البقاء والاستمرارية، ولمعرفة قدرتها على بلوغ أهدافها فإنها بحاجة الى تقييم أدائها المالي بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها المنجزة مقارنة مع أهدافها المخططة مما يساعدها على تحديد نقاط القوة وتركيز عليها ونقاط الضعف ومحاولة تحسينها مستقبلا.

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق طرحه في تقديم موضوع الدراسة نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تؤثر تجارة المقايضة على المؤسسات الناشطة فيها؟

وحتى يتسنى لنا الإلمام بكل جوانب الموضوع وكتدعيم لما جاء في الإشكالية الرئيسية للدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف تتم تجارة مقايضة بين ولاية ادرار ودولتي مالي والنيجر؟
- ✓ هل لتجارة مقايضة أثر على الانتاج والاستهلاك والضرائب؟
- ✓ كيف تؤثر تجارة المقايضة على أداء المالي للمؤسسات الناشطة في هذا المجال؟

الفرضيات:

كإجابة مبدئية على التساؤلات المطروحة أعلاه نضع الفرضيات الآتية:

1. تتم تجارة المقايضة بين مدينة أدرار ودولتي مالي والنيجر وفق ضوابط وشروط تم تحديدها وفق مرسوم تنفيذي ينظم تجارة المقايضة

2. تؤثر تجارة المقايضة على الإنتاج والاستهلاك المحلي بالولاية ناهيك عن الإيرادات الجبائية

3. تؤثر تجارة المقايضة بالإيجاب على الأداء المالي للمؤسسات الناشطة فيها

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في كونها محاولة من الباحثين في تقديم نموذج يساهم في تحديد تأثيرات تجارة المقايضة على المؤسسات الناشطة فيها، وهذا سينعكس تلقائيا على الأداء المالي لهاته المؤسسات، إضافة إلى أن هذه الدراسة سوف تقدم البعد العلمي لتجارة المقايضة وتأثيراتها بحيث يستفيد منها الباحثون سواء الطلبة في الجامعات، أو الأساتذة في تخصص مالية المؤسسة.

أهداف الدراسة:

من الأهمية بمكان في هذا الجزء من الدراسة أن نوضح الهدف من الدراسة الذي هو ركن أصيل من أهميتها، حيث أن هذه الدراسة تهدف إلى أن تكون نموذجا قياسيا يساعد القائمين على تجارة المقايضة في تحديد أثر تجارة المقايضة على الأداء المالي للمؤسسات وعلى الاقتصاد الوطني.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي سنتمكن من خلاله من تقديم تحليل شمولي للمذكرة، سواء تلك المتعلقة بالدراسات السابقة ومناقشتها، أو المتعلقة بمفهوم تجارة المقايضة، بالإضافة إلى تحليل المعطيات وحصيلة نشاط تجارة المقايضة.

دوافع اختيار الموضوع :

إن الدوافع التي دفعتنا لاختيار الموضوع تعود لأسباب علمية وأخرى شخصية، فالعلمية منها حداثة الموضوع وحاجة بيئة التجارة في الجزائر لمعالجة هكذا موضوع لاسيما بالنسبة لمسيري المؤسسات الناشطة فيها والمسؤولين القائمين على تجارة المقايضة بالولاية ، ناهيك عن ملائمة الموضوع لتخصص الدراسة مالية المؤسسة، أما بالنسبة للأسباب الشخصية فالفضول العلمي والرغبة في معالجة موضوعات جديدة على مستوى التخصص للتميز، كما يعد هذا الموضوع من المواضيع التي لم تستوفي حقها من الدراسة على مستوى الجامعات والكتب خاصة في الدول النامية كالجزائر.

حدود الدراسة

لقد تميزت الدراسة بوجود حدود مكانية وهذا على مستوى ولاية أدرار وبالضبط المؤسسات عينة الدراسة ، وحدود زمنية تمت فيها معالجة وتحليل الأرقام المتعلقة بحصيلة نشاط تجارة المقايضة خلال الفترة 2013 إلى السداسي الثاني من سنة 2021.

صعوبات البحث:

صادفتنا مجموعة من الصعوبات في سبيل معالجة موضوع الدراسة منها:

- قلة المراجع و الدراسات المتعلقة بهذا البحث.
- عدم التعاون الكافي معنا من طرف بعض تجار المقايضة وعدم تصريح بآرائهم وخبرتهم في المجال.
- الظروف التي تمر بها البلاد من غلق للمكتبات والأماكن العمومية بسبب الوضع الصحي الذي تمر بها البلاد من وباء جائحة كرونا بغض النظر أن أعضاء البحث الطالبين قاموا بمجهودهم المعتبر.

تقسيم العمل :

للإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول تناول الاطار النظري للدراسة وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين ،المبحث الأول بعنوان مفاهيم عامة حول تجارة المقايضة أما المبحث الثاني فضم الأداء المالي.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى عرض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية ومناقشتها

بالنسبة للفصل الثالث الإطار التطبيقي للدراسة يضم في المبحث الأول تقديم مديرية التجارة لولاية أدرار والمبحث الثاني إجراءات ممارسة تجارة المقايضة وفي الأخير المبحث الثالث واقع تجارة مقايضة مع دولتي مالي والنيجر.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد :

إن تجارة الحدود عرفت منذ الأزل فقد كانت احتياجات المجتمعات من السلع والخدمات من الدول المجاورة تتم عبر المقايضة وهي التبادل السلع بالسلع والذي بدأ نوعياً وليس نقدياً وكان تطوير ودعم للعلاقات الاجتماعية والحفاظ على علاقات الجوار بالإضافة إلى الأمن والطمأنينة التي تؤكدها وتدعمها علاقات المنافع الاقتصادية قبل معرفة الحدود السياسية والتى جاءت لتقنن هذه العلاقات فأدخلت الكثير من القوانين والضوابط لتنظيم العلاقات التجارية مع دول الجوار مما أعطى لهذا النوع من التجارة أهمية اقتصادية واجتماعية واضحة تظهر من خلال مساهمتها في التنمية الاقتصادية للمنطقة ،فولاية أدرار بحكم موقعها الجغرافي مع دولتي مالي والنيجر حيث تمارس تجارة المقايضة مع تلك الدول المجاورة ،ان لهذه التجارة واقع يجب التعامل معه بكثير من التفهم وتنظيمها مما يعود ذلك بالنفع على الدولتي ،سوف نتناول في هذا الفصل الاطار المفاهيمي لدراستنا التي سنعرض فيه مبحثين وهما:

- المبحث الأول :مفاهيم عامة حول تجارة المقايضة.
- المبحث الثاني :الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول تجارة المقايضة

كان النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية يتم بغرض الاستهلاك الذاتي ،فكان الفرد ،الاسرة ،او القبيلة تنتج جميع ما تحتاج اليه من سلع وخدمات ،وفي هذه الحالة لا يكون هناك تبادل ،ومع مرور الزمن ادرك الفرد صعوبة كل ما يحتاج من سلع وخدمات ،كما ادرك اهمية التخصص ،فأصبح كل فرد يمارس فرعا خاصا من فروع الانتاج وينتج كمية اكبر من حاجته ويحصل على باقي السلع التي يحتاجها من منتجي تلك السلع والخدمات عن طريق مبادلة فائض انتاجه بفائض انتاج وخدمات الآخرين ،وكان هذا هو نشاط التبادل ،وأول صور التبادل كانت المقايضة. [1]

المطلب الأول :مدخل لتجارة المقايضة

1- تعريف تجارة المقايضة:

تعرف تجارة الحدود على أنها نوع من أنواع التجارة الخارجية يتم فيها تصدير سلع بالمقابل استيراد سلع بنفس القيمة غير أنها لا تخضع للإجراءات المصرفية كفتح خطابات الاعتماد لأي من سلع الصادرة أو الواردة ،كما يتم التعامل في تجارة الحدود بالعملات الوطنية فقط ،وهي تجارة استيراد وتصدير وتمارس عبر المحطات الجمركية فقط.

تسمي هذه التجارة بتجارة الحدود عندما تستوفي التجارة الإجراءات التالية[2] :

– القيد في سجل المصدرين والمستوردين تحت مسمى تاجر حدود مع الولاية المعنية وفق قانون السجل التجاري.

– التقييد بالبرتوكولات والأهداف الكلية المحددة التي يتم التوقيع عليها بين الولايات الحدودية ووزارة التجارة مع كل ولاية على حدى.

–تتجدد هذه البروتوكولات سنويا او يتم التوافق على العمل بما تم التوقيع عليه في العام السابق

– اعتماد السلع الصادرة والواردة من قبل وزارة التجارة بالولاية المعنية من أجل متابعة الإيفاء بالتنفيذ السليم وفرض الرقابة اللازمة لحركة السلع .

– تجارة الحدود نشاط تجاري محدود بين الأفراد والمجموعات السكانية المشتركة بين دولتين لسد الاحتياجات المحلية بمنافع متبادلة ،وأصبح هذا النشاط قانونيا واقتصاديا بواسطة الجهات الرسمية لتحقيق عدة أهداف

[1] ضياء مجيد الموسوي، اسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011،ص 15

[2] إبراهيم محمد عبد الرحيم إدري، دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة ولايات دارفور (2003-2015) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ديسمبر 2015 ص 125 .

اهمها مكافحة التجارة غير المشروعة وإنعاش الحركة التجارية مما يؤدي للاستقرار الاجتماعي والأمني والاقتصادي بهذه المناطق.

2- مميزات تجارة المقايضة :

تتميز بكونها تشاط اقتصادي يقوم على عامل السلع والخدمات بين منطقتين لدولتين متجاورتين تفصل ينهما حدود معترف بها وتحكم كل منها نظم إدارية مستقلة ، تتميز هذه التجارة بسمات تتلخص في التالي:[1]

– لها سجل خاص بها تبدأ الإجراءات الأولية الاستخراجه بالولاية المعينة ثم تكمل الإجراءات بإدارة السجل بوزارة التجارة الخارجية.

– اقتصار المتعاملين فيها على حاملي السجل التجاري من التجار والشركات الصغيرة من قاطني الولاية الحدودية.

– انخفاض أسعار السلع المتبادلة مقارنة بأسعارها في المناطق الأخرى بسبب انخفاض تكلفة النقل

– اتباع اسلوب المقايضة في التبادل السلعي بقيمة متساوية لصادرات والواردات واعتبار الدولار كمعيار لقيمة السلع

– التبادل التجاري يكون بحجم يتناسب واحتياجات سكان المنطقة الحدودية ووفق ما يحدده طلبها الكلي على ألا يتعدى الهدف الموجود باتفاقية تجارة الحدود الموقعة بين الولاية ووزارة التجارة

3- أهمية تجارة المقايضة :

تلعب تجارة المقايضة دورا مهما لاستقرار النشاط الاقتصادي بين الأقاليم المجاورة وتكمل أهمية تجارة المقايضة الحدودية فيما يلي :[2]

- يمكننا أن نعتبر أن الفائدة الأساسية من المقايضة التجارية تمثل في المحافظة السيولة النقدية ،لأنها تتيح للقائمين على المشتريات في مختلف المؤسسات بدفع ثمن ما يحتاجون إليه من خلال تقديم السلع أو الخدمات التي يمتلكونها الأمر الذي يتيح لهم المحافظة على السيولة النقدية لتغطية النفقات المهمة الأخرى؛

- كما تكتسي هذه العملية في قطاع الخدمات أهمية بالغة بحيث يمكن الحصول على العديد من الخدمات من خلال المقايضة مثل تدقيق المحاسبات والاستشارات القانونية والعديد من الخدمات الأخرى المتعلقة بتكاليف التشغيل في مقابل الحصول على وحدة تشغيلية جيدة؛

[1] حرم محمد بدوي محمد ،أثر تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأزرق في الفترة (2002-2012)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا ،2015 .ص 85-87.

[2] بلال بوجمعة وملوك عثمان ،تجارة المقايضة لولاية أدرار ودول الساحل بين متطلبات التفعيل و توفير المستلزمات المحلية خلال فترة (1995-2016)،2017 ،العدد 06 رقم 01 ص109

- وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن حجم المقايضات التجارية على مستوى العالم يقدر بمليارات الدولارات ،ومن المتوقع لهذا النشاط أيضا أن يزيد من توظيف المزيد من العناصر التي تضمن له الانتشار والاستحواذ على حصة أكبر في عالم التعاملات التجارية؛
- تشهد عملية المقايضة تناميا ملحوظا في الوقت الذي أتت فيه الأزمة المالية العالمية على النقد في كافة أنحاء العالم حسب بعض الإحصائيات العالمية كل عام تصل قيمة العمليات المقاصة إلى 12 مليار دولار في صورة مقايضة أنشطة تجارية في مختلف أنحاء .
- توفير بعض السلع الضرورية للواليات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية .[1]

المطلب الثاني :دوافع وشروط تجارة المقايضة

أولا :الدوافع

هناك حوافز دفعت الدول النامية للعمل بالمقايضة التجارية وهي حوافز مالية تسويقية او التنموية بالإضافة الى أسباب كثيرة ومتنوعة ،كالكساد الاقتصادي ،وتدهور أسعار السلع ومشكلة المديونية في هذه الدول خلقت ظروفاً صعبة جدا وقفت حائلاً دون استمرار علاقتها التجارية القائمة على اساس السلع مقابل النقود ،فالمقايضة التجارية هي وسيلة لتخفيف بعض مشاكل هذه الدول وفي بعض الاحيان تسعى هذه الدول الى تحقيق اهداف اخرى ،كهدف تحقيق التوازن لموازين مدفوعاتها أو الحصول على خبرة من خلال نقل التكنولوجيا.[2]

ويمكن تلخيص الدوافع والأسباب التي تدفع بالدول للعمل بالمقايضة التجارية الى ما يأتي:

1- الحوافز المالية

ان الاسباب المالية التي تدعو إلى ممارسة المقايضة التجارية تكون في الاساس مرتبطة بعدم قابلية الدول النامية على تمويل استيرادها بواسطة الوسائل التقليدية ، ففي حالة استنفاذ البلد احتياطاته من العملات الاجنبية القابلة للتحويل الى جانب كونه غير مؤهل للاقتراض دولياً (عند امتناع مؤسسات الاقتراض الوطنية المختلفة منحه غطاء لاقتراضه) ،عندها وجب على ذلك البلد أن يبحث عن وسائل غير تقليدية لتمول

[1] حرم محمد بدوي محمد، أثر تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأزرق في الفترة (2002-2012)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ،2015 .ص 85-87.

[2] التجارة المكافئة العالمية الاقتصاديات المتحولة من الموقع الالكتروني: at:http:(WWW.THE ECONOMIC INSTITUTION OF INTERNATIONAL.COM تاريخ تصفح 2021/04/14 10:18 .

استيراداته ،وتعتبر المقايضة التجارية احدى تلك الوسائل المتاحة ،وهي في اغلب الحالات تكون وسيلة لتمويل التجارة[1]

2- **الحوافز التنموية**

تلجا الدول النامية الى اقحام المقايضة التجارية كمحاولة منها لإقناع الاطراف المتاجرة معها في الدول الأخرى على توفير المساعدة لبرامج تنميتها خاصة في مجال التنمية الصناعية .

ثانيا : الشروط

حتى يتم اجراء نظام المقايضة لابد من توفر بعض الشروط وتضم :[2]

- هناك فائض في الانتاج عن حاجة المنتج يستطيع التنازل عنه مقابل حصوله على سلعة أو خدمة؛
- يجب ان يكون في عملية المبادلة انتاج على شكل سلعة أو خدمة بين الطرفين وتوفير الرغبة بينهما؛
- يجب أن تحدد نسب من السلع او الخدمات في عملية المقايضة ،وفق نسب محددة أو معروضة؛
- قابلية السلع على التجزئة بشكل لا يكون هناك تغيير في طبيعتها.

المطلب الثالث : صيغ و أشكال تجارة المقايضة

هناك العديد من الصيغ والأشكال للمقايضة التجارية التي اخذ يطلق عليها تسمية جديدة تنسجم مع تطور الخدمات الى جانب ضمها الى السلع بما يتعلق بالتجارة التقليدية في القرون المنصرمة الى العصر الحديث الذي بدأ مع ظهور كتاب ثروة الامم ل(آدم سميث) عام 1776 ،فأخذ يطلق على المقايضة التجارية تسميات جديدة لا تخرج عن معناها التقليدي مثل التجارة المتكافئة ،أو التجارة المتقابلة ،وفيما يأتي توضيح لهذه التسميات:

[1] من الموقع الالكتروني https//(www/xfam.org at: (unequal partners - oxfam Briefing note2006 تاريخ التصفح 15/4/2021 08:55

[2] محمد عزت غزلاف ،اقتصاديات النقود كالمصاريف ، الطبعة الاولى ،دار النهضة العربية ،بيروت ،2002 ،ص 15-16.

أولا –التجارة المتكافئة

تعني تبادل السلع والخدمات التي يتم دفع ثمنها كليا او جزئيا مقابل سلع وخدمات أخرى بدلا من المال ولكن يمكن استخدام التقنين النقدي في التجارة المضادة للأغراض المحاسبية في التعامل بين الدول ذات السيادة ،فان مصطلح التجارة الثنائية يستخدم معاملة تنطوي على تبادل السلع والخدمات عن شيء ذي قيمة متساوية.[1]

وتعني ايضا نظام تجاري دولي يساعد الدولة على الحد من الاختلالات في التجارة بينها وبين الدول الأخرى الذي تنطوي تجارتها على التبادل المباشر السلع بسلع أخرى بدلا من استخدام العملة النقدية.[2]

وأحيانا يستخدم الصفقات المتكافئة ،والتي هي عبارة عن عقد مقايضة دولية محددة القيمة بين طرفين او اكثر تتبادل بمقتضاها الأطراف المنتجات بعضها مع البعض الآخر دون أن يترتب على ذلك تحويل للعملة

ويمكن تحديد هذه العقود اذا اتفق الاطراف على ذلك عقب الانتهاء من التنفيذ في كل مرة على حده ،وقد توسع العمل بنظام الصفقات المتكافئة في السبعينيات من القرن المنصرم وأصبحت من أكثر الصيغ والأشكال التي شاع استخدامها على نطاق واسع ودخلت لأول مرة قاموس التجارة والأعمال والتعاون.[3]

ثانيا –التجارة المتقابلة

وهي شكل من اشكال التجارة تحتوي على عنصر من التبادل ،وهي تمثل الممارسات او الفعاليات التجارية غير المنسقة التي يربطها وجود عنصر التجارة المتقابلة ،فهي لا تشير إلى تجارة خالية من العملة النقدية ،حتى لو كانت بدون نقود لكن في حالات قليلة هي المقايضة الكلاسيكية إلا انها تستخدم العملة النقدية في كثير من حالاتها ،والتجارة المتقابلة تشير الى نقطة اساسية وهي الموازنة الجزئية لنفقات البلد من العملات الصعبة.[4]

---

[1] من الموقع الالكتروني (en.M.wiki pedia.org/wiki counter trade) :at:https تاريخ تصفح 2021/4/22 09 :45

[2] من الموقع الالكتروني (study .com/academy/lesson/counter trade) : at:https تاريخ التصفح 2021/4/22 09 :55

[3] من الموقع الالكتروني (study .com/academy/lesson/counter trade) : at:https تاريخ التصفح 2021/4/22 10 :12

[4] كمال القيسي ،التجارة المتقابلة ،دراسة تعريفية ،وزارة التجارة ،مركز التدريب التجاري ،العراق ،تشرين الأول ،1986 ص 16

ثالثا –المقايضة المتنوعة :

ويقصد بها المقايضة الصافية او المقايضة الكلاسيكية عندما يتم تبادل السلع دون استخدام النقود ،ان مثل هذا النوع من الصفقات يعتبر قليل حاليا في التجارة الدولية وفي حالة وجودها يتم تنظيمها على مستوى الحكومات والمشكلة التي تقف حائلاً دون تطبيق المقايضة الكلاسيكية هي الصعوبة في تشخيص الرغبات المتطابقة ،فعلى سبيل المثال لهذا النوع من المقايضة في حالة دولة نامية استنفذت معظم احتياطها من العملة الاجنبية بشكل لا تتمكن فيه من الاقتراض الخارجي ،عندها لا تكون في الحالات الاعتيادية قادرة على الانخراط بشراء متقابل إلا اذا كان المصدر الاجنبي (الدولة الصناعية) على استعداد لشحن البضائع بدون ضمانات او وجود شكل من أشكال التمويل غير التقليدي.[1]

المبحث الثاني :الاداء المالي للمؤسسة

يعتبر الاداء المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في الماضي و الحاضر على أساسه يتم اتخاذ القرارات المستقبلية باعتماد على القوائم المالية التي توفر لنا كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحاضرة فالقوائم المالية لا قيمة لها إن لم تخضع لعملية التحليل وعن طريق استخدام أساليب وأدوات المناسبة بغيت تحويل هذه البيانات إلى معلومات مفيدة لتحديد نقاط القوة و نقاط الضعف التي تعاني منها هذه المؤسسة ،ومحاولة معالجتها و نهوض من جديد.

المطلب الأول :مفهوم تقييم الأداء المالي

قبل تطرقنا إلى مفهوم تقييم الأداء المالي نشير إلى مفهوم الأداء المالي و الذي يعرف كالتالي :الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي على أداء شركات حيث أن الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ،ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[2]

كما يمكن تسليط الضوء على العوامل الأداء المالي وهي كالتالي

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على المردودية الأموال الخاصة

[1] من الموقع الالكتروني at:http: (WWW.THE ECONOMIC INSTITUTION OF INTERNATIONAL.COM) تاريخ التصفح 2021/04/25 18:55

[2] محمد محمود الخطيب ،الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،الطبعة الأولى ،دار الحامد ،الأردن ،2010 ،ص 45.

- مدى تعطيه مستوى النشاط للمصاريف الخاصة [1]

ويعرف تقييم الأداء المالي على أنه :قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.[2]

كما يعرف تقييم الأداء المالي على انه :تقييم حكم على انه إدارة الموارد الطبيعية و المالية و المادية المتاحة للمؤسسة و ذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة ،أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياس للنتائج المحققة او المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا. [3]

المطلب الثاني :خطوات و أهمية الأداء المالي للمؤسسة

أولا :خطوات تقييم الأداء المالي [4]

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل ،حيث ان من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل لنسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات ،و يتم بإعداد و اختيار الأدوات المالية التي تستخدم في رفع عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب بعد استخراج النتائج ويتم معرفة الانحرافات والفروق ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع توصيات الملائمة معتمدين على التقويم الأداء المالي من خلال النسب ،بعد معرفة أسباب ،هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ووضع توصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل لنسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات ،ويتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في رفع عملية تقييم الأداء المالي؛

---

[1] دادن عبد الغاني ،قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية ،مجلة الباحث ،العدد 4 ،2006 ،جامعة ورقلة ،الجزائر ،ص 41،42.

[2] دادن عبد الغاني ،قياس وتقييم الأداء المالي في مؤسسة اقتصادية نحو إرسال نموذج انذار مبكر باستعمال المحاكات المالية ،اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،2007/2006 ،ص 26.

[3] السعيد فرحات جمعة ،الأداء المالي لمنظمات الأعمال ،دار المريح للنشر ،المملكة العربية السعودية ،الطبعة الاولى ،2000 ،ص 38.

[4] محمد محمود الخطيب ،لأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،الطبعة الأولى ،دار الحامد ،الأردن ،2010 ،ص 51 -52.

- وضع توصيات الملائمة معتمدين على التقويم الأداء المالي من خلال النسب ،بعد معرفة أسباب ،هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

ثانيا :أهمية تقييم الأداء المالي

و تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في:

- الكشف عن مدي قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من انشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج؛
- يودي إلى الكشف عن عناصر ذات الكفاءة ،وتحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأداتها؛
- توفير تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح المؤسسة خلال سعيها لمواصلة نشاطها وتحقيق أهدافها وذلك النجاح مقياس مركب جمع بين الفعالية والكفاءة ،وبالتالي فهو يشمل كل منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة البقاء والاستمرار في العمل؛
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارة والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة إلى تحسين مستوى أدائها؛
- التنبؤ بالعوائد المتوقعة وتقدير مخاطر المتعلق بالعوائد[1].

المطلب الثالث :أساليب قياس الأداء المالي للمؤسسة

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة ومطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن يعتمد في تحليله على أدوات موثوق فيها وتعتبر مؤشرات التوازن المالي والسيولة والمردودية من بين الأدوات الأكثر شيوعا واستخداما في تقييم الأداء المالي.

أولا :التوازن المالي

التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف المبتغى الوصول اليه والذي تسعى المؤسسة باستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة ومن جهة أخرى سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها وتضم مؤشرات التوازن المالي:

[1] السعيد فرحات جمعة ،الأداء المالي لمنظمات الأعمال ،دار المريح للنشر ،المملكة العربية السعودية ،الطبعة الأولى ،2000 ،ص 41.

1 :الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية [1]

الميزانية المحاسبية في شكلها لا تلبي احتياجات التحليل المالي الجيد للوضعية المالية للمؤسسة ،كون معطياتها تستعمل لاستخراج وحساب النتائج هذا ما يستوجب إدخال بعض التعديلات للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ويعتمد في التحويل على مبدأين وهما:

1-1 مبدأ السيولة للأصول :وفقا لهذا المبدأ ترتب عناصر الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة انطلاقا من أعلى الميزانية.

1-2 مبدأ الإستحقاقية للخصوم :ترتيب عناصر الخصوم وفقا لهذا المبدأ حسب درجة الإستحقاقية المتزايدة انطلاقا من أعلى الميزانية.

2 :التعديل الحاصل في الميزانية المحاسبية :للحصول على الميزانية المالية يجب تحويل وتعديل بعض عناصر الأصول والخصوم حيث يعتمد المحلل المالي في انتقاله من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية على مبدأ درجة السيولة أخذا بعين الاعتبار عنصر الزمن للتفرقة بين العناصر الثابت والعناصر المتداولة فينتج عن ذلك قسم أعلى الميزانية يحتوي على العناصر التي تستعمل لأكثر من دورة استغلالية واحدة ويطلق عليها اسم الأصول الثابت ،و قسم أسفل الميزانية يحوي العناصر التي تستعمل في دورة استغلالية واحدة ،ويطلق عليها اسم الأصول المتداولة ،وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم 01 :الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية جانب الأصول

أصول الميزانية المحاسبية		أصول الميزانية المالية
الاستثمارات		الأصول الثابتة
المخزونات		الأصول المتداولة
الحقوق		

المصدر : منير إبراهيم هندي ،الإدارة المالية ،مدخل تحليلي معاصر،المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ،الطبعة 4 ،2000 ،ص 209.

[1] منير إبراهيم هندي ،الإدارة المالية ،مدخل تحليلي معاصر،المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ،الطبعة الرابعة ،2000 ،ص 209.

أما بنسبة للخصوم يتم الاعتماد على مبدأ الاستحقاقية في تعديل مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن ،وعلى هذا ضوء تكون التعديلات كالآتي :

الجدول رقم 02 :الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية جانب الخصوم .

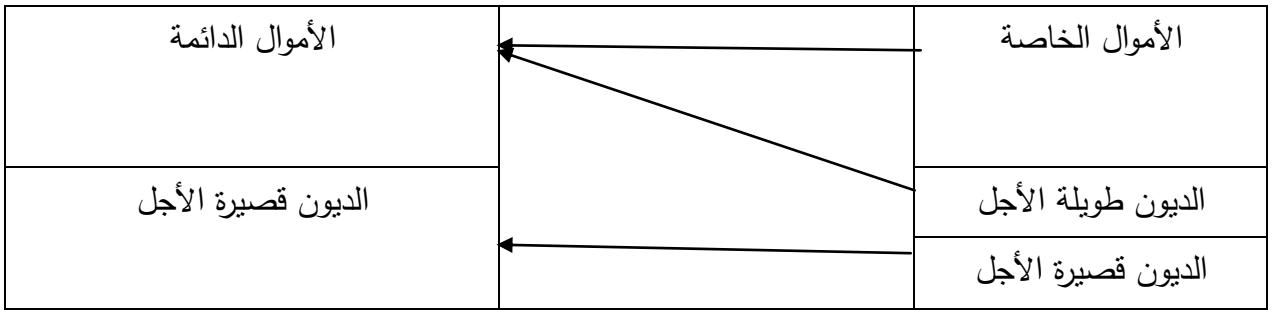

المصدر : منير إبراهيم مرجع سبق ذكره ،ص 212

1- الميزانية المالية

يعبر جدول عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم ،كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر ،أي مبدأ السيولة والإستحقاقية ،وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 03 :الميزانية المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة : استثمارات سندات مساهمة كفالات مدفوعة		أموال دائمة : أموال خاصة رأس مال الشركة الإحتياطات ديون طويلة الأجل : قروض مصرفية	
مجموع الأصول ثابتة		مجموع الأموال الدائمة	
أصول متداولة : القيم الاستغلال : بضاعة مواد ولوازم منتجات تامة الصنع		ديون قصيرة الأجل : ضرائب على الأرباح سلفات مصرفية	
مجموع أصول متداولة		مجموع الخصوم متداولة	

مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر :زغيب مليكة ،بوشنقير ميلود التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ،الطبعة الثالثة ،الجزائر ،2017 ،ص 22

2- الميزانية المالية المختصرة

هي عبارة عن جدول يبين لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ السيولة للأصول ومبدأ الاستحقاق للخصوم ،وتستعمل هذه المجاميع في عملية التقييم ويمكن تصورها في الشكل التالي:

الجدول رقم 04 :الميزانية المالية المختصرة

أصول الثابت	أموال الخاصة
قيم الاستغلال الجاهزة	ديون طويلة الأجل
قيم غير الجاهزة	ديون قصيرة الاجل
قيم الجاهزة	

المصدر :ناصر دادي عدون ،تقنيات مراقبة التسيير ،دار الهدية ،الجزائر ،1998 ،ص 40

3- حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي [1]

3-1 حساب رأس المال العامل :رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

3-2 احتياج رأس المال العامل : احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال+قيم محققة)- (الديون قصيرة الآجل – السلفات المصرفية)

اذا كان الفرق موجبا فهذا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغط كلياّ بموارد الدورة بالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل لتمويل احتياجاتها ،أما في حالة الفرق السالب فهذا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها.

[1] مفلح محمد عقل ،مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ،دار المستقبل للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ،عمان،2000 ،ص 22.23.

3-3 الخزينة : الخزينة = رأس مال العامل – احتياج رأس المال العامل

إذا كانت سالبة هذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة ،أما إذا كانت موجبة تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة ،والخزينة معدومة تعني أن رأس مال عامل واحتياج رأس مال عامل متساويين وهذا يدل على توازن مالي مثالي.

ثانيا :السيولة

تعني السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة سواء كانت منتظرة أو غير منتظرة ،عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى والسيولة بالمعنى الإيجابي. [1]

وتلعب السيولة دورا مهما في مواجهة وإبعاد خطر العسر المالي عنها ،فهذا يفرض عليها التحكم في السيولة وفي حالة عجزها عن تحقيق ذلك يؤدي بها ذلك إلى الإعسار المالي ويعرف هذا الأخير بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة والطويلة في مواعيدها ويمكن تقسيم العسر المالي إلى قسمين :عسر مالي مؤقت وعسر مالي فني.

مؤشرات السيولة تتمثل في[2] :

- **نسبة السيولة العامة** :وتحسب بالعلاقة :نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم
- **نسبة الخزينة النسبية** :وتحسب بالعلاقة :نسبة السيولة النسبية = (الأصول المتداولة – المخزونات)/ الخصوم المتداولة ،هذه النسبة تعتبر أكثر تحفظا لقياس السيولة من نسبة السيولة العامة ،لاقتصارها على الأصول أكثر سيولة ويرى المحللون أن المعدل المقبول لهذه النسبة هو الواحد والحد الأدنى هو 0.75.
- **نسبة الخزينة الفورية** :وتحسب كالأتي :نسبة الخزينة الفورية = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل
- **مجال الأمان** :وتحسب هذه النسبة بالعلاقة :مجال الأمان = (قيم محققة + قيم جاهزة)/مصاريف الاستغلال اليومية.

[1] السعيد فرحات جمعة ،الأداء المالي لمنظمات الاعمال ،دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية ،الطبعة الأولى ص 193-194

[2] نبيل بوفليح ،دروس وتطبيقات في التحليل المالي حسب النظام المحاسبي المالي ،الطبعة الأولى ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2019،ص 63-75

ثالثا :مردودية المؤسسة

تهدف هذه المؤشرات إلى تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية وتطوير المؤسسة وتتمثل في: [1]

1. مردودية النشاط

يطلق عليها في بعض الأحيان اسم المردودية التجارية ،لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة ،وتضم:

1-1 مؤشر الهامش الإجمالي : نسبة الهامش الإجمالي = الهامش التجاري / رقم الأعمال خارج الرسم.

والنسبة المتحصل عليها تعبر عن قدرة دينار المبيعات على توليد هامش ربح خام أو بتعبير آخر هو مقدار الربح الخام في كل دينار من دنانير المبيعات معدل الهامش المنخفض يعبر عن انخفاض سعر البيع.

1-2 مؤشر الهامش الإجمالي للاستغلال : ويحسب بالعلاقة :نسبة الهامش الإجمالي للاستغلال = فائض الاستغلال الإجمالي / رقم الأعمال خارج الرسم.

1-3 مؤشر الهامش الصافي : ويحسب كالآتي الربحية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم.

2. مردودية الاقتصادية

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها ،وتضم[2]:

2-1 المردودية الاقتصادية الإجمالية = الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول

يسمح هذا المؤشر بمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة الاستغلال.

2-2 المردودية الاقتصادية الصافية = نتيجة الاستغلال/الأصول

يعني هذا المؤشر قدرة الدينار الواحد المستثمر في المؤسسة على تحقيق الربح.

---

[1] نبيل بوفليح ،دروس وتطبيقات في التحليل المالي حسب النظام المحاسبي المالي ،الطبعة الأولى ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2019 ،ص 63-75

[2] بوخراز عمار ،مبادئ التسيير المالي ومحاسبة التحليلية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1988،ص 40

3. المردودية المالية [1]

وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة و هي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة ،فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة.

3-1 المردودية المالية = النتيجة/ الأموال الخاصة.

الحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة والمستوى العالي لهذه النسبة دليل على كفاءة المؤسسة إلا أنه في بعض الحالات لا يعتبر كذلك ،لأن النسبة العالية الناتجة عن مستوى عالي من الديون ومستوى منخفض من الأموال الخاصة يصطحبها مستوى عالي من الخطورة.

[1] سعد صادق بحيري ادارة توازن الأداء ،دار النشر الثقافة ،الاسكندرية ،الطبعة الأولى ،2004 ،ص295

خلاصة:

في ظل غياب البدائل التجارية ،لم يجد الانسان البدائي وسيلة للتعامل سوى مقايضة ما ينتجه مع ما ينتجه الآخرون إلا أنه وجد مشاكل عدة في تحديد قيمة المنتوج وعدم توافق الرغبات أحيانا ،اذ أنه وصل بعد جهد جهيد إلى وضع صيغ ومعايير تحدد كيفية التبادل بين مختلف الشعوب بناءا على التراضي والتوافق وعدم الغش أو التدليس ،وقد ساعدت تجارة المقايضة على استكشاف بعض القارات ونشر استعمال المواد وتوسعت إلى أن استعمل الانسان المنتجات والحرف اليدوية التي ساعدته على اشباع حاجياته المتزايدة يوميا وساعدت على ايجاد نوع من التواصل والتكامل بين مختلف الشعوب والأجناس والحضارات ،ولكي يكون هناك استمرارية في ممارسة هذا النوع من التجارة لابد من وجود مؤسسات اقتصادية تسعى جاهدتا لتحقيق أهدافها المخططة وذلك بتطوير أدائها المالي من خلال مختلف المؤشرات والنسب المالية .

الفصل الثاني
دراسات سابقة ومناقشتها

تمهيد:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع تجارة المقايضة وتناولته من زوايا متخلفة ،وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية وأجنبية ،وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها. مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية. ونود أن نشير إلى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين 1996 و 2018 ،وشملت جملت من الاقطار والبلدان مما يشير الى تنوعها الزمني والجغرافي.

هذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وحسب كونها دراسات عربية أو أجنبية الى تصنيفين وهي : الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت محور تجارة المقايضة ثم الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت محور الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول :عرض الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع الدراسة الحالية ،منها ما تعلق بالمحور الأول تجارة المقايضة ،ومنها ما تعلق بالمحور الثاني الأداء المالي للمؤسسة ،وسنقوم بعرض هذه الدراسة من خلال هدف الدراسة ،والأدوات المستخدمة والنتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول :عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

أولا :الدراسات العربية المتعلقة بتجارة المقايضة

1. **دراسة حرم محمد بدوي محمد وعبد العظيم سليمان المهل(2015)** بعنوان دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا والتي هدفت الى بيان حجم التبادل التجاري عبر تجارة الحدود بين ولاية النيل الأزرق ودولة إثيوبيا و توضيح سلع الصادر والوارد بين الولاية وإثيوبيا وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام أسلوب دراسة الحالة عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتحليلها وتصنيفها وتم جمع البيانات من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والأوراق العلمية والتقارير التي تخص الدراسة و كان من أبز نتائجها :

- حجم التبادل التجاري بين الولاية ودولة اثيوبيا ضعيف
- صادرات الولاية الى إثيوبيا تتمثل فى (زيت طعام ،ملح ،حديد خردة ،لبان بخور ،بلح ،بصل ،صابون غسيل)اما الواردات فتتمثل فى (البن ،زنجبيل ،عسل ،الفول المصري ،الشاي ،الحلبة ،الفاصوليا ،ادوات الزينة والتجميل ،كمون ،بقر كرور ،كبكبي ،عود بان ،قنان ،اجهزة كشف معادن ،مضخات ،موبايلات)
- توقف تجارة الحدود والعمل بالتجارة التفضيلية لم يغير من شكل التبادل التجاري بين الولاية ودولة أثيوبيا.

2. **دراسة الهادي محمد آدم سنة (2008)** بعنوان أثر تنظيم تجارة الحدود علي تسويق منتجات قطاع الأعمال الصغيرة والحرفية بالسودان ،وقد هدفت هذه الدراسة الى التعرف علي العوامل المؤثرة في تنظيم تجارة الحدود التي تؤدي دورها في تسويق منتجات قطاع الأعمال الصغيرة بولاية القضارف ،كذلك التعرف على نقاط القوة والضعف ،لقطاع مشروعات الأعمال الصغيرة والحرفية حتى يؤدي دوره في الاستفادة من الفرص المتاحة في تجارة الحدود. وقد توصلت الدراسة الى ان التوسع في تجارة الحدود يؤدي إلي زيادة التسويق وأن تجارة الحدود تساهم في توفير السلع الضرورية بين ولاية القضارف وإقليمي الأمهرة والتقراي ،وضعف قطاع المشروعات الصغيرة والحرفية يؤدي الى عدم استغلال الفرص التجارية بينهما. وأوصت

الدراسة بضرورة المساعدة في تشجيع عمليات الإنتاج والتسويق للمنتجات المحلية وتنمية صور التكامل الاقتصادي بين السودان والدول النامية مما يوفر شروط أفضل للمنتجات المحلية.

3. **دراسة بلال بوجمعة وملوك عثمان (2016)** بعنوان تجارة المقايضة لولاية أدرار ودول الساحل بين متطلبات التفعيل وتوفير المستلزمات المحلية خلال الفترة 1995-2016 ،هدفت هذه الدراسة إلى تبيان حجم واردات ولاية أدرار مع دول الساحل مالي والنيجر في إطار تجارة المقايضة وطبيعة السلع المستوردة بالرغم من محدودية السلع المرخص لها في هذا الإطار ،وتبيان الدور الكبير الذي تلعبه تجارة المقايضة في توفير مستلزمات السوق المحلية من المنتجات المرخص لها بأقل كلفة من خلال عملية الاستيراد ،استخدم في البحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع المعلومات وتحليلها واعتمد كذلك على المقابلات الشخصية المعمقة مع الجهات المنفذة لتجارة المقايضة لتحديد إجراءات ،الاستيراد على أرض الواقع لتحليل حجم الواردات التجارية وشملت الفئة المستهدفة من المقابلات الشخصية :المصلحة التجارية لمديرية التجارة لولاية أدرار ،مفتشية أقسام الجمارك بأدرار ،مديرية المصالح الفلاحية وممثل تجار المقايضة ،وكيل عبور معتمد من طرف الجمارك ،من أهم نتائج هذه الدراسة:

- تنامي واردات ولاية ادرار من دولتي مالي والنيجر في إطار تجارة المقايضة يؤكد على دورها الكبير في توفير بعض الحاجيات الاساسية للسكان؛
- تلعب الواردات من مالي والنيجر دورا كبيرا في سد فجوة الطلب المحلي ؛
- تنوع في واردات ولاية أدرار من دول الساحل بين الشاي وفاكهة المانجو الماشية الحية؛

رغم غلق الحدود الجزائرية المالية بسبب الاوضاع الامنية ،إلا أن تجارة المقايضة لم تتوقف من خلال تغيير الوجهة نحو النيجر رغم زيادة المسافة والتكلفة ،وهذا يدل على أهميتها لسكان هذه المناطق ،وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل تجارة المقايضة في الأقاليم الحدودية من أجل انعاش الحركة التجارية وتوفير مناصب شغل مع فتح أسواق جواريه في الحدود تسهل عملية التبادل التجاري حث السكان المحليين على النشاط التجاري من اجل تحقيق الاستقرار الاجتماعين ،توسيع تجارة المقايضة لتشمل المنتجات الصناعية ،وفتح آفاق تجارية جديدة للشركات والوحدات الإنتاجية في الجنوب.

4. **دراسة محمد منعم غانم الاسدي (2016)** بعنوان المقايضة التجارية أسلوبا تجاريا لمواجهة عجوزات الموازنات المالية في العراق ،هدفت الدراسة الى اتباع اسلوب المقايضة التجارية وما يتضمنه هذا الاسلوب من مقترحات تلائم اقتصاد العراق وتجارته الدولية وضمان علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم ،واستخدام الباحث طريقة التحليل الاقتصادي الاستنباطي وذالك بتناول موضوع المقايضة التجارية بشكل عام وأساليبها المستخدمة ثم التوصل الى منهج خاص مع الاستعانة بالأسلوب التحليل الوصفي للمتغيرات الاقتصادية وكان من أبرز نتائجها ان الدول التي تندمج غالباً في اسلوب المقايضة التجارية يعود الى هيكل

صادراتها ونتيجة تنوع الانتاج المحلي الى اقتصادها وبشكل خاص المواد الأولية الخام التي تدخل كمستلزمات او مدخلات في الصناعات التحويلية كما هو الحال في إندونيسيا ،مصر ،روسيا على سبيل المثال ،تعاني الموازنة الاتحادية للعراق من حالات الاختلال سواء أكانت عجزا او فائضا نتيجة عدم الدقة في التقديرات للنفقات بشكل عام والنفقات التشغيلية بشكل خاص.

5. **دراسة فوزي سعيد المرضي (2009)** تناول الفاعلية الاقتصادية للتبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية السودان ,وهدفت الدراسة إلى التعرف على حجم التبادل التجاري بين دولة الإمارات وجمهورية السودان وأهميته مقارنة مع إجمالي التجارة الخارجية للبلدين وللتحقق من ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بجانب أدوات التحليل الإحصائي وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمهما أن التبادل التجاري بين الإمارات والسودان شهد نمواً ملحوظاً خلال سنوات (2001 2006) حيث ارتفعت واردات الامارات من السودان وصادرات السودان إلى الأمارات

ثانيا :الدراسات العربية المتعلقة بالأداء المالي

1. **دراسة الشطي (2007)** بعنوان أثر تطبيق مقاييس نموذج القياس المتوازن للأداء في تحقيق الأداء المالي الإستراتيجي ،لدى مؤسسات القطاع المصرفي في الأردن هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مقاييس الأداء في نموذج القياس المتوازن في تحقيق الأداء المالي الإستراتيجي ،لدى مؤسسات القطاع المصرفي في الأردن ،وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 195 شخصاً ،وقد استخدم نموذج الانحدار المتعدد ،لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع ،ولمعرفة المقاييس الإستراتيجية المتضمنة في جوانب نموذج القياس المتوازن للأداء الإستراتيجي،وقد كانت نتيجة التحليل الإحصائي أن قبلت الفرضية البديلة ،التي تشير إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مقاييس الأداء الإستراتيجية ،في نموذج القياس المتوازن في تحقيق الأداء المالي الإستراتيجي في مؤسسات القطاع المصرفي في الأردن ،وقد أوصى الباحث بضرورة سعي مؤسسات القطاع المصرفي ،الى تبني هذا النموذج ،وتطبيقه بشكل متكامل.

2. **دراسة نديم الغالي (2013)** بعنوان تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن (دراسة اختبارية في شركة طيران الملكية الأردنية) ،هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التطبيق العملي لبطاقة الأداء المتوازن ،في شركة طيران الخطوط الجوية الملكية الأردنية ،وقد تم استخدام المنهج التجريبي إذ تم إخضاع قوائمها المالية المنشورة لعامين 2011 م 2012 م للدراسة ،والمقابلات الشخصية مع المعنيين بالشركة ،وذلك بهدف تقييم الأداء المالي ،باستخدام بطاقة الأداء المتوازن ،وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير لتطبيق محاور بطاقة الأداء المتوازن الأربعة في مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي بمؤشراته :معدل العائد على الأصول ،ومعدل العائد على حقوق الملكية ،في شركة طيران الخطوط الجوية الملكية الأردنية حيث أوصت الباحثة بضرورة قيام شركة طيران الخطوط الجوية الملكية

الأردنية بالبناء السليم لأسس تقييم الأداء الإستراتيجي بالاعتماد على تطبيق محاور بطاقة الأداء المتوازن واستخدامها بالشكل الذي يظهر مدى انسجام الأهداف المرسومة مع الإستراتيجية التي تتبناها ،في ظل التطورات والتغيرات السريعة في بيئة الأعمال التنافسية

المطلب الثاني :عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا :الدراسات الاجنبية المتعلقة بالمقايضة

1. **دراسة Mercy Mpinganjira و Portia Oliver (2011)** معوقات مقايضة التداول :تحليل الممارسين وتصورات غير الممارسين ،وقد هدفت الدراسة الى المساهمة في أدبيات تجارة المقايضة من خلال التحقيق واستخدامها ضمن بيئة السوق المحلية وفهمها و تمثلت عينتها في الشركات العاملة في صناعة الإعلام في جنوب إفريقيا ،تم جمع البيانات من إجمالي 70 شركة ،واستخدمت الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات تم تصميم الاستبيان وفق المنهج التجريبي و كان من أبرز نتائجها :
   - تجارة المقايضة هي ممارسة شائعة جدًا بين الشركات في صناعة الإعلام في جنوب إفريقيا
   - ممارستها تتقاطع مع كل قطاعات الإعلام والقطاعات الفرعية
   - معدل انتشارها مرتفع في الصناعة حيث تتيح فرصًا للشركات التي تواجه القيود النقدية في جهودها لتعزيز منتجاتهم في السوق للنظر في القيام ببعض منها
2. **دراسة Alegria Robelly Espinoza سنة (2019)** بعنوان المقايضة ،الطراز القديم أم البديل الحديث ،وحيث هدفت الدراسة إلى تحديد كل حالات المقايضة في البحث التجريبي ،تم جمع البيانات الميدانية من الوضع الحقيقي والذي يساهم في فهم تأثير العوامل المختلفة ،وتمثلت عينتها في مقابلات مع الأكاديميين و باحثين المشاركين في المشروع (إيبارا) واستخدمت أداة دراسة حالة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التجريبي و كان من أبرز نتائجها
   - يجب تحفيز والحفاظ على أسواق وأنظمة المقايضة متكاملة؛
   - لا ينبغي أن يؤثر العنصر الاجتماعي بطبيعة السياقية والديناميكية للمقايضة ،لأن هذه التجارة تتطلب الأنظمة يتم بناؤها من قبل المشاركين فيها وأن البناء الاجتماعي (المشترك) للمقايضة مما تساهم في ثباتها واستمرارية وتمكينها من استقلالية المالية.

ثانيا :الدراسات الاجنبية المتعلقة بالاداء المالي

1. **دراسة كابلان ونورتن (1996)** " Norton and Kaplan,بعنوان بطاقة قياس الأداء المتوازن والإجراءات التي تقود الأداء ". هذه الدراسة من أولى الدراسات التي بلورت مفهوم الأداء المتوازن ،وهدفها الأساس تقويم أداء المؤسسات ،خصوصاً الشركات الكبرى التي يكون الهم الأول لها متعلقا بالعوائد على الأسهم ،وحقوق المساهمين ؛فقام كل من "كابلان ونورتن " بوضع الدراسة من أجل تطوير أداء الشركات من خلال بطاقة محددة لقياس الأداء عرفت ببطاقة الأداء المتوازن ،وهذه البطاقة كما حدد كابلان ونورتن تعطي كبار المديرين وجهات الادارة نظرة سريعة وشاملة ولرجال الأعمال عن طبيعة عمل الشركة ،فتم تصميم هذه البطاقة من أجل إيجاد عرض متوازن من التدابير التي تسمح بعرض الشركة من جوانب مختلفة ،وزوايا متعددة في ذات الوقت ،واستمر العمل في هذا الموضوع ما يقارب اثني عشر عاماً ،للوصول إلى نموذج فعلي بما يعرف ببطاقة قياس لأداء المتوازن التي أصبحت نموذجا يحتذى به لمنظمات الأعمال كافةً التي تفكر بنفس طريقة كابلان ونورتن ،وما يهم في صياغة هذه البطاقة هو أن كل من "كابلان ونورتن " وضعاها على نموذج من الشركات الكبرى بلغ عددها عشر شركات ،تمارس أعمالها في ذات المحيط السياسي ،والاقتصادي ،والاجتماعي ،وهي الولايات المتحدة الأمريكية .
2. **دراسة عواطف محسن ،حياة بزقزاري (2014)** بعنوان أثر نظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية التي هدفت الى تطبيق النظام المحاسبي المالي هو تقريب الممارسة المحاسبة الجزائرية من الممارسات العالمية من خلال الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر ،وتمثلت عينتها في فئة الأستاذة الجامعين الممارسين المهنة المحاسبة ،وأساتذة الجامعة أصحاب الاختصاصات ذات صلة بالمحاسبة والمحاسبين الموظفين في المؤسسات الاقتصادية واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي تحليلي وكان من أبراز نتائجها المتعلقة بتأثير الإصلاح المحاسبي على الثقافة المحاسبية السائدة لدى المحاسبين ،فإن الغالبية القصوى من المستجوبين يؤكدون على عدم الثقافية المحاسبية التي كانت سائدة في ظل النظام المحاسبي السابق وبالتالي استمرار النظرة الضيقة المحاسبة والقائمة على الخلفية الجبائية.
3. **دراسة عبد الغني خلادي ،أنيس هزلة (2018)** The contribution of the SCF in measuring and evaluating the financial performance of the economic institution والتي هدفت الى ابراز الإسهامات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والتي تمس عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،والتركيز على الأداء المالي للمؤسسة ومعرفة الدور الهام الذي يلعبه في تحديد الوضعية المثلى لها ،وتمثلت عينتها في شركة TRICI SUD وقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وذلك من خلال إسقاط أبرز ما تم التطرق إليه بالجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة حيث تم المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي وكان من أبرز نتائجها ،النظام المالي للمؤسسة ،له إسهامات جوهرية على القوائم المالية تتميز بجملة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية كالشفافية والمصداقية والقابلية للمقارنة لما

لها من أهمية على مستوى قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) في عكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة.

المبحث الثاني :مناقشة الدراسات السابقة

من خلال مناقشة الدراسات السابقة سنقف على جوانب الاتفاق والاختلاف بينها ،ثم نوضح الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ،وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدارسة الحالية.

المطلب الاول :أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة

اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك هو ضرورة تفعيل تجارة المقايضة في الأقاليم الحدودية من أجل انعاش الحركة التجارية وتوفير مناصب شغل باستثناء دراسة الشطي (2007) بعنوان أثر تطبيق مقاييس نموذج القياس المتوازن للأداء في تحقيق الأداء المالي الإستراتيجي و دراسة نديم الغالي (2013) بعنوان تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن (دراسة اختبارية في شركة طيران الملكية الأردنية) والتي هدفت الى إلى معرفة أثر تطبيق مقاييس الأداء في نموذج القياس المتوازن في تحقيق الأداء المالي الإستراتيجي .

اتفقت الدراسات السابقة في عينتها حيث طبقت الدراسة على عينة من الممارسين للمهن الحرة والخبراء المحاسبين والأستاذة الجامعيين وأصحاب الاختصاصات ذات صلة بمهنة باستثناء دراسة نديم الغالي (2013) بعنوان تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن ،في شركة طيران الخطوط الجوية الملكية الأردنية ،إذ تم إخضاع قوائمها المالية المنشورة لعامين 2011 م 2012 م للدراسة ،والمقابلات الشخصية مع المعنيين بالشركة.

استخدمت الدراسات السابقة أداة دراسة حالة والمقابلات الشخصية باستثناء دراسة عواطف محسن ،حياة بزقزاري (2014) بعنوان أثر نظام المعلومات المحاسبي على الأداء المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية حيث استخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات.

وظفت الدراسات السابقة المنهج التحليلي والوصفي باستثناء دراسة دراسة نديم الغالي (2013) بعنوان تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن حيث استخدم المنهج التجريبي.

اختلفت دراسة Norton and Kaplan,بطاقة قياس الأداء المتوازن والإجراءات التي تقود الأداء عن بقية الدراسات في احتوائها على تصور مقترح :تصميم بطاقة قياس لأداء المتوازن من أجل إيجاد عرض متوازن من التدابير التي تسمح بعرض الشركة من جوانب مختلفة.

اختلفت دراسة The contribution of the SCF in measuring and evaluating the financial performance of the economic institution عن بقية الدراسات في انها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري مستخدمة منهج تحليل المحتوى.

المطلب الثاني :الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة ،نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيس وهدفها العام ،إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي ما هو تأثير تجارة الحدود على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

1. منهج الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة مدخلين بحثيين (المدخل الكمي / المدخل الكيفي) وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة ،كما تضمنت تنوعا في منهج الدراسة لتشمل المنهج الوصفي والتحليلي.

2. عينة الدراسة:

تطرقت هذه الدراسة إلى مؤسسة واحدة فقط كنموذج ،إضافة إلى مجموعة من المؤسسات الناشطة في مجال تجارة المقايضة بولاية أدرار لضمان تشخيص الواقع بدقة.

3. أدوات الدراسة:

تعددت أدوات هذه الدراسة حيث شملت دراسة حالة ،والمقابلات الشخصية للحصول على الوثائق الرسمية المتعلقة بتجارة المقايضة بولاية أدرار وذلك من أجل جمع البيانات التي تمكننا من الحصول على النتائج المرجوة.

من العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع تجارة المقايضة وتأثيرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،وشملت مؤسسة نموذجية ناشطة في تجارة المقايضة ،وتعددت أدواتها من وثائق رسمية ومقابلات شخصية ،واستخدامها المنهج الوصفي والتحليلي.

خلاصة:

ان استعراض الدراسات السابقة والتي استفادت منها الدراسة الحالية في محوري الدراسة تجارة المقايضة والأداء المالي سمح لنا بالوقوف على العديد من النقاط التي اتفقنا معها في جانب ،واختلفنا في جوانب أخرى ،كما سمحت لنا الدراسات السابقة بأخذ فكرة أساسية عن الموضوع والهدف المراد الوصول إليه واختيار الأداة الملائمة للدراسة.

إن أغلب الدراسات السابقة لم تربط بين تجارة المقايضة والأداء المالي للمؤسسات الناشطة فيها ،وهذه الإضافة التي نحاول تقديمها في الدراسة الحالية.

الفصل الثالث
الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

تعتبر تجارة المقايضة نوع من أنواع مبادلات التجارية بنظام بدائي عرف منذ القدم قبل نشأة النقود إلا انه له العديد من المحاسن ولذي مزال منتشر في وقتنا الحالي ونلاحظه من خلال ولايات الحدودية الجنوبية الجزائرية مع دول المجاورة ،اذ يرتكز على مبادلة سلعة بسلعة بين أفراد البلدين حيث يشهد تطورا كبيرا شمل مختلف جوانب الحياة مما انعكس ذلك على تنمية في المناطق الحدودية وهذا ما سنلاحظه من خلال تحليلنا للمعلومات وإحصائيات الولائية لتجارة المقايضة وقياس تأثيرها على أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

ولدراسة دور تجارة المقايضة وتأثيرها على الأداء المالي للمؤسسة تم تقسيم الفصل إلى مبحثين

- المبحث الأول :تقديم مديرية التجارة بأدرار.
- المبحث الثاني :واقع تجارة المقايضة لولاية أدرار مع دولتي مالي و النيجر

المبحث الأول :تقديم مديرية التجارة بأدرار.

تعتبر مديرية التجارة جهاز كباقي الأجهزة الإدارية بالدولة لها العديد من المهام والوظائف لتحقيق جملة من أهدافها في المجتمع وانطلاقا من التسمية يمكن القول أنها متخصصة في المجال التجارة وكل ماله علاقة بها من منتج ،مستهلك ،سلع ،خدمات... الخ .

حتى تقوم المديرية بتحقيق أهدافها لابد من وجود ركائز تعتمد عليها وفيما يلي سيتم توضيح كل ما يتعلق بها من حيث التعريف ،الهيكل التنظيمي ومهام وواجبات قمع الغش ....الخ .

المطلب الأول :تعريف مديرية التجارة

مديريـــة التجارة هي إدارة عمومية ذات طابع محلي تابعة وطنيا ووظيفيا لوزارة التجارة وتسمى بالمصالح الخارجية ولقد مرت بعدة مراحل و هي:

الشكل رقم 01 : مخطط التسلسل التاريخي لمديرية التجارة

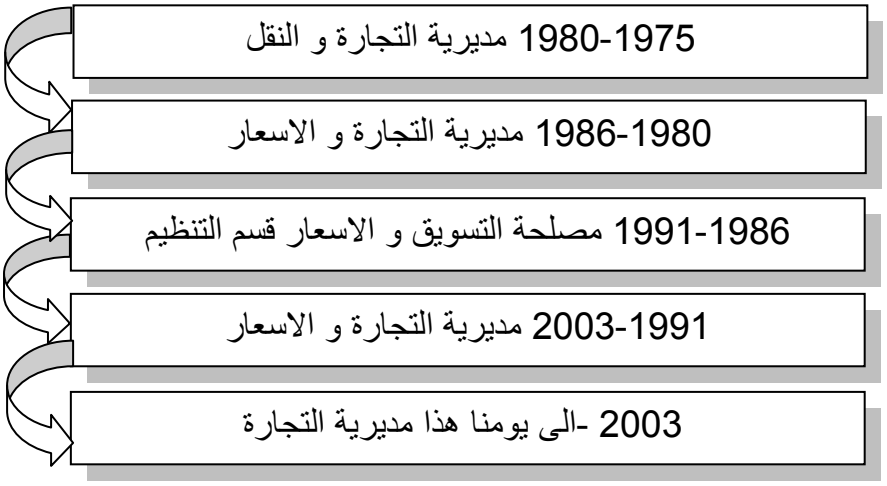

المصدر :من اعداد الطالبين بناءا على معطيات مقدمة من مديرية التجارة لولاية أدرار.

وأصبحت تسمى بالمديرية الولائية للتجارة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 409/03 المؤرخ في 05 نوفمبر 2003 والتي من مهامها تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة والرقابة الاقتصادية وقمع الغش

المطلب الثاني :مهام وأهداف مديرية التجارة

أولا :المهام

تتولى مديرية التجارة القيام بمجموعة من المهام المحددة قانونا وهي:[1]

- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالتجارة الخارجية والممارسات التجارية والمنافسة والتنظيم التجاري وحماية المستهلك وقمع الغش؛
- السهر على احترام القواعد المتعلقة بالمنافسة وضمان مراعاة الشروط التنافس السليم والنزيه بين المتعاملين؛
- المساهمة في تطوير وترقية قانون المنافسة فيما يخص نشاطات انتاج وتوزيع السلع والخدمات؛
- متابعة التطور الاسعار عند انتاج واستهلاك السلع والخدمات الضرورية والإستراتيجية؛
- السهر على تطبيق سياسة الرقابة الاقتصادية وقمع الغش؛
- تنظيم تسيير الشؤون القانونية والمنازعات المرتبطة بنشاط المراقبة ومتابعة تطبيق قرارات العادلة والتكفل بها عند الاقتضاء؛
- المساهمة في وضع نظام إعلامي حول وضعية السوق بالاتصال مع النظام الوطني للإعلام؛
- متابعة النشاطات المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية على المستوى المحلي ،لاسيما الصادرات خارج المحروقات؛
- القيام بالتحقيقات ذات الطابع الاقتصادي بالاتصال مع هياكل معينة؛
- تقديم المساعدات للمتعاملين الاقتصاديين والجماعات والمستعملين والمستهلكين في ميدان الجودة وأمن المنتوجات والنظافة الصحية؛
- تطوير الاعلام وتحسين المهنيين والمستهلكين ،بالتنسيق مع جمعياتهم؛
- اقتراح جميع الاجراءات الرامية الى تحسين وترقية جودة السلع والخدمات المطروحة في السوق وكذا حماية المستهلك؛
- المشاركة مع الهيئات المعنية في جميع الدراسات والتحقيقات وأعمال صياغة المقاييس العامة أو الخاصة في مجال الجودة والنظافة الصحية والأمن المطبقة على المنتوجات والخدمات؛
- اقتراح برامج تكوين وتحسين المستوى وإعادة التأهيل لصالح الموظفين؛
- تنظيم وضع الرصيد الوثائقي والأرشيف وتسييره؛
- اقتراح كل التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة المهن المقننة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 03- 409 المؤرخ في 5 نوفمبر 2003 المتضمن تنفيذ السياسة الوطنية في المجال التجاري ،العدد 68 ،2003 ،الجزائر.

ثانيا :الأهداف [1]

تصب مديرية التجاري لولاية أدرار الى تحقيق جملة من أهداف لعلها من أبرزها.

- اقتراح جميع اجرائات الرامية الى تحسين وترقية جودة السلع والخدمات مطروحة في سوق؛
- تطوير العمل الرقابي في اطار مراقبة النوعية وقمع الغش وهذا بتوفير المخابر اللازمة؛
- تطوير الاعلام وتحسين المهنيين والمستهلكين وتنسيق مع جمعيتهم من خلال الأيام وندوات التحسيسية.

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للمديرية التجارة

أولا :عرض الهيكل التنظيمي

يخضع التنظيم المديرية للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 16 أوت 2011 ،المتضمن تنظيم المديريات الولائية للتجارة والمديريات الجهوية للتجارة في مكاتب.

[1] مقابلة شخصية مع مفتش رئيسي للمنافسة والتحقيقات الاقتصادية السيد سليماني عبد الوهاب بمديرية التجارة لولاية أدرار بتاريخ 29-04-2021 09:10 .

الشكل رقم 02 :الهيكل التنظيمي لمديرية التجارة

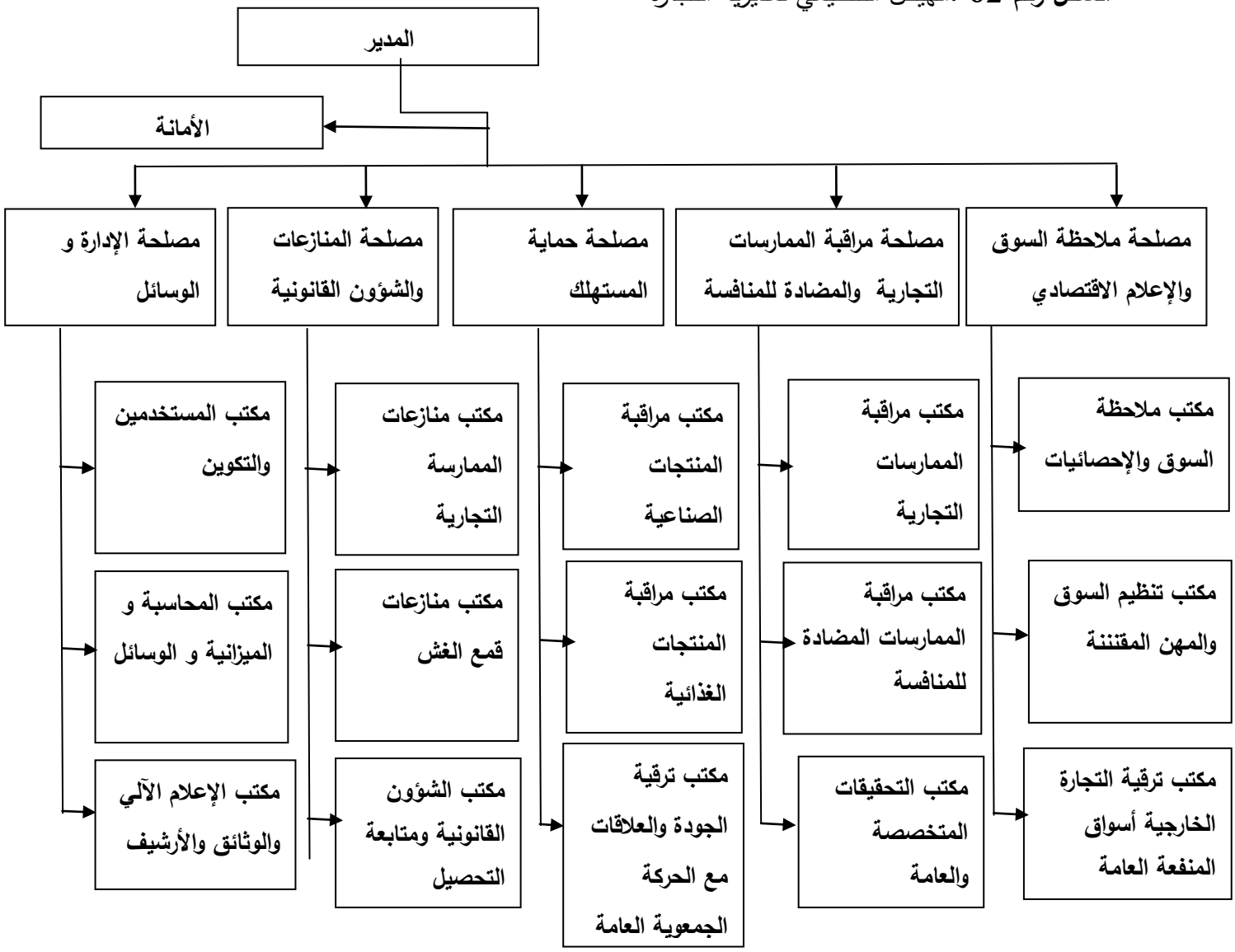

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مديرية التجارة لولاية أدرار

ثانيا :شرح الهيكل التنظيمي

بمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 11-09 المؤرخ في 15 صفر عام 1432 الموافق 20 يناير سنة 2011 والمتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحياتها وعملها يتضمن الهيكل التنظيمي لمديري التجارة ولاية أدرار على ما يلي:

01) **مصلحة الإدارة والوسائل** :تقوم بجمع الأعمال ذات الطبيعة القانونية التجارية المتعلقة بالتسيير الحسن والنظام والتوزيع كما أنها مكلفة بتسيير الموظفين والميزانية و تتكون من:

- مكتب المستخدمين والتكوين
- مكتب المحاسبة والميزانية والوسائل
- مكتب الاعلام الآلي والوثائق والأرشيف

02) **مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة** :تقوم بتطبيق جميع قواعد نصوص التنظيمية المنظمة للتطوير وشروط المنافسة سلميا وشرعيا بين جميع المتعاملين الاقتصاديين (التجار) وإحاطة خدمتهم ونشاطهم والمهام التجارية وتنسيقها مع الميكانيزمات الاقتصادية وتضم المكاتب:

- مكتب التحقيقات المتخصصة و العامة
- مكتب مراقبة الممارسات التجارية
- مكتب الممارسات المضادة للمنافسة

03) **مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش** :تقوم بمراقبة الخدمات والمنتوجات وكل النشاطات التجارية وتعمل على تحسين وترقية النوعية لحماية المستهلك وتتكون من مكاتب تالية:

- مكتب مراقبة المواد الغذائية
- مكتب مراقبة المنتوجات الصناعية والخدمات
- مكتب ترقية الجودة والعلاقات مع الحركة الجمعوية

04) **مصلحة المنازعات والشؤون القانونية** :تسهر على تطبيق السياسة الوطنية للجودة وشفافية الممارسة التجارية وتتخذ جميع الإجراءات لتحسين وترقية النوعية لحماية المستهلك والمشاركة مع الهيئات المعنية في دراسة وتحقيق أي عمل لتكوين المقاييس العامة والخاصة المتعلقة بالنظافة والنوعية **تضم** المكاتب التالية :

- مكتب منازعات الممارسات التجارية
- مكتب منازعات قمع الغش
- مكتب الشؤون القانونية ومتابعة التحصيل

05) **مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الاقتصادي** :متابعة أسعار السوق يوميا ومتابعة التموين كذلك الإشراف على معاينة السلع يوميا في إطار صندوق تعويض تكاليف النقل ويضم المكاتب التالية:

- مكتب ملاحظة السوق والإحصائيات
- مكتب ترقية التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية
- مكتب تنظيم السوق والمهن المقننة

المبحث الثاني :اجراءات ممارسة تجارة المقايضة

إن ممارسة تجارة المقايضة يخضع لضوابط وشروط ،كما أن قائمة البضائع المصدرة والمستوردة محددة كذلك بمرسوم وزاري ،وأسعارها محددة لا يمكن تجاوزها ،وهو ما سنعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول :اجراءات تجارة المقايضة الحدودية

أولا :اجراءات الاستيراد [1]

بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 06 جمادى الاولى عام 1441 الموافق ل 02 يوليو سنة 2020 ،يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر.

بعد التأكد من ان المتعامل الاقتصادي اسمه مدرج ضمن القائمة المرفقة بالقرار الولائي الخاص بتجارة المقايضة للسنة المعنية ،اثناء دخول هذا المتعامل للتراب الوطني مصحوب بالبضاعة والوثائق الخاصة بها يتجه مباشرة الى المصالح المكلفة بمراقبة النوعية وقمع الغش على مستوى الحدود ،اين تخضع المنتجات المستوردة الى رقابة مسبقة قبل عملية الجمركة ،حيث يتم هذا التفتيش على أساس ملف يودعه المستورد يتكون من نسخة من السجل التجاري ،جواز الطريق او وثيقة الشحن ،فاتورة الشراء وكل الوثائق الأخرى المطلوبة طبقا للتنظيم المعمول به ،ثم يتم التحقق من الملف المودع والتأكد من مطابقة المنتوج ونوعيته خاصة بالنسبة بشروط تداوله ونقله وتخزينه ،اين يتم التأكد من سلامة البضاعة بواسطة المعاينة بالعين المجردة ،فان بدت غير سليمة او بها ما يريب تحول الى المخابر الوطنية بغرض الفحص المدقق وإعطاء التقرير النهائي الخاص بحالتها فان كان التقرير سلبي تعاد البضائع من حيث أتت ولا يسمح باستيرادها وترسل مفتشيه الحدود محضر معاينة عدم مطابقة المنتوج الى مصالح الجمارك المختصة ،اما اذا كان التقرير إيجابي فيمنح له محضر ومعاينة مطابقة المنتوج.

كما يجبر مستوردو الحيوانات والمنتجات الحيوانية او ذات المصدر الحيواني استحضار شهادة صحية او بيطرية تثبت صحتها وإنها لا تسبب انتشار امراض حيوانية معدية للإنسان او الحيوان ،ومع ذلك تخضع الحيوانات والمنتجات الحيوانية او ذات المصدر الحيواني المستورد لعزل وتفتيش صحي بيطري وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول عند دخولها الى التراب الوطني ،من قبل مصالح المكلفة بالطب البيطري ،حيث

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 44 ،القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 06 جمادى الاولى عام 1441 الموافق ل 02 يوليو سنة 2020 ،يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر.

يرفض دخولها اذا بين التفتيش انها مصابة بمرض او انها تشكل خطرا على الصحة البشرية او الحيوانية او التي لا تطابق المعايير الصحية والنوعية المحددة.

وفي حال كان المنتوج ذو طابع نباتي يخضع لرقابة مصالح الصحة النباتية ،والتي هي الأخرى في حال سلامة المنتوج تمنح للمستورد شهادة الصحة النباتية [1] تتضمن بان المنتوج سليم ومرخص له بالدخول الى التراب الوطني ،فكل هذه الوثائق التي يتحصل عليها المستورد من طرف المصالح المختصة يقدمها لمصالح الجمارك للسماح له بدخولها.

كما يستلزم على المستورد احضار البضاعة المستوردة الى مكتب الجمارك بموجب رخصة المرور الصادرة عن مصالح الجمارك الحدودية ،كما يقوم المصرح الجمركي عند وصول البضائع بإعداد تصريح مفصل(D03) وإيداعه على مستوى المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية مرفقا بالوثائق التالية فاتورة الشراء ،رخصة دخول المنتوج ،اشتراط الصحة النباتية او الحيوانية حسب طبيعة البضاعة ،التزام بتصدير مواد جزائرية في اجل ثلاثة اشهر،حيث يقوم مفتش الفحص بفحص البضائع والتأكد منها وتعدادها والقيام بالإجراءات الجمركية ،وبعد التصفية تقوم مصلحة الجمارك بتسليم المعني بالأمر سند الرفع الذي يتضمن رفع البضاعة الى المخازن مباشرة ثم تسويقها في حدود الولايات المعنية.

ثانيا :اجراءات التصديـــر

طبقا لنفس القرار الوزاري المشترك 2020 المذكور سابقا ،بعد التأكد من أن اسم المتعامل مدرج ضمن القائمة المرفقة بالقرار الوزاري الولائي الخاص بتجارة المقايضة للسنة الجارية أثناء الخروج يتقدم إلى القابضة الرئيسية للجمارك بالبضاعة المشحونة والتصريح نموذج (D6)"

وكأول اجراء اداري يقوم به التاجر هو ان يتقرب من المصالح الفلاحية وبالضبط مصلحة الصحة النباتية في حال ما اذا كانت هذه السلع نباتات ،منتوجات نباتية ،او أجهزة نباتية الأصل فإنها تخضع وجوبا للمراقبة والتأكد من خلوها من أي جسم ضار ،فإذا اثبت التفتيش سلامتها،تمنح له شهادة الصحة النباتية.

بعدها يتوجه التاجر الى مفتشيه اقسام الجمارك بالبضاعة المشحونة مرفوق بالوثائق التالية:

- نموذج التصريح المفصل رمز D06؛
- نسخة من التصريح المفصل السابق لعملية التصدير الحالية–أي عملية الاستيراد. D03؛
- الفاتورة؛
- شهادة صحية نباتية ،إذا كانت السلع نباتية مثل التمور؛
- شهادة صحية مخبريه بالنسبة للملح.

[1] المادة 08 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 يوليو 2020 ،نفس المرجع السابق

حيث لا يمكن ان يتجاوز مبلغ المنتجات المشتراة قصد التصدير المبلغ المصرح به عند الدخول وفي حالة انجاز عملية التصدير قبل الاستيراد ،يكتتب المتعامل الاقتصادي التزاما[1] يكفل بموجبه استيراد البضائع موضوع التبادل في اجل اقصاه ثلاثة أشهر ،على ان تعادل الكفالة 10 بالمائة ،من قيمة البضاعة المصدرة

حيث يجب تحقيق الرقابة المادية او العينية للسلع ،وطبقا للمادة رقم 05 من قانون الجمارك تسمح المراقبة التأكد من ان جميع التدابير المتخذة لضمان القوانين والأنظمة ،والتأكد كذلك من صحة التصريح المفصل وصحة وثائق الإثبات ومطابقة البضائع للبيانات الواردة في التصريح والوثائق.

بعد فحص البضاعة المعدة للتصدير من طرف أعوان الجمارك والتأكد من صحتها ومطابقتها للوثائق المقدمة ،والقيام بكل الاجراءات القانونية تسلم له نسخة من التصريح (D6) ،ونسخة من وصل السماح بالتصدير ،وبعدها يتوجه إلى المركز الحدودي أين يسلمهم نسخة السماح بالتصدير ،والقيام بإجراءات المرور لدى الجمارك بالنسبة للشاحنة (T.P.D) ثم عبور الحدود لولاية ادرار الى دول الساحل (مالي والنيجر) .

1. كيفية الحصول على رخصة الجودة والنوعية:

إن المواد المصنعة في جل دول العالم تخضع لمقاييس دولية متعارف عليها ويجب في جميع الاحوال مراعاتها حفاظا على صحة المستهلك بصفة خاصة ،حيث أن كل المواد المصنعة تحمل الاسم التجاري واسم المستورد وتاريخ الصلاحية وأصل المنتوج ومكوناته ،فمن صلاحيات مصالح النوعية والجودة ومراقبة المواصفات المذكورة بالدرجة الأولى وفي الدرجة الثانية التأكد من المواصفات المذكورة بفحص المنتوج عن طريق المراقبة السطحية

وفي حالة الشك في عدم صلاحية المنتوج يوجه إلى المخابر لمعاينته وإصدار تقرير بشأنه ،فإن كان التقرير إيجابي تمنح له رخصة مطابقة للمواصفات ،وإن كان التقرير سلبي تعاد البضاعة من حيث اتت.

2. كيفية الحصول على رخصة الفلاحة:

إن كل المواد الفلاحية المستوردة والمصدرة تخضع لمراقبة المصالح الفلاحية بغرض التعرف على سلامتها من الأمراض التي يمكن أن تنتقل من الخارج بواسطة المواد المستوردة ،وتقوم المصالح المختصة بمراقبتها بواسطة المعاينة بالعين المجردة ،فإن بدت غير سليمة أو بها ما يريب تحول إلى المخابر الوطنية سواء بورقلة أو بالجزائر العاصمة بغرض الفحص المدقق وإعطاء التقرير النهائي الخاص بحالتها فإن كان التقرير سلبي تعاد البضائع من حيث أتت ولا يسمح باستيرادها ،أما إذا كان التقرير إيجابي فتمنح له شهادة الصلاحية التي يقدمها لمصالح الجمارك للسماح له باستيرادها.[2]

[1] المادة 08 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 يوليو 2020 ،نفس المرجع السابق.

[2] مقابلة شخصية مع المفتش الرئيسي لمراقبة العمليات التجاري بفتشية أقسام الجمارك بولاية أدرار السيد دراس أحمد 20-04-2020 11:50 .

المطلب الثاني :المنتوجات محل تجارة المقايضة.

بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 06 جمادى الاولى عام 1441 الموافق ل 02 يوليو سنة 2020 ،يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر ،سوف نقوم بعرض قائمة المنتوجات محل تجارة المقايضة وتحليلها.

الجدول رقم 05 :قائمة المنتوجات محل تجارة المقايضة

المنتوجات الجزائرية محل المقايضة	المنتوجات القادمة مالي والنيجر
التمور الجافة ومشتقاتها باستثناء الانواع الاخرى من التمور دقلة نور.	الماشية الحية من فصيلة الابقار والأغنام والماعز والجمال وفقا للحالة الصحية السائدة في البلدان المصدرة.
الملح الخام و المنزلي.	اغذية الانعام.
زيت الزيتون.	الكركدية.
الزيتون.	التوابـل.
العسل.	الحنــاء.
الاشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك و الالمنيوم والزهر والحديد والفولاذ.	الشاي الاخضر.
منتوجات الصناعة الحرفية التقليدية والفنية.	الذرة البيضاء وطحين الذرة.
الصناعات(الاواني البلاستيكية.	العسل.
مواد التجميل و التنظيف البدني.	الصمغ العربي.
مسحوق الصابون.	المكسرات بأنواعها بما فيها الفول السوداني.
الالبسة الجاهزة.	الملح الخشن والمنزلي.
البطانيات.	السكر المخروط.
الصابون.	الاسماك وطحين الاسماك.
	الفواكه الإفريقية فاكهة الاناناس وجوز الهند.
	الالبسة والأقمشة ذات الاستعمال المحلي.
	الالبسة ذات الطابع التارقي.
	قماش العمائم وقماش التارقي ،اقمشة تانفا،اقمشة تاسغنست واقمشة بازان.
	وعاء تمناست توارق. العطور والمراهم الجلدية والعطور المحلية.

	زبدة الكريتي للاستعمال التجميلي.
	عناصر تركيب الخيام.
	كل منتوجات الصناعات التقليدية والحرف.
	الجلود والجلود المعالجة.
	الخشب الاحمر.
	السجاد.
	اكواب وأباريق الشاي.
	عناصر تركيب الخيام.

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 يوليو 2020

تحليل :

الجدول أعلاه متعلق بمنتوجات الجزائرية محل المقايضة خارجة من الجزائر الى دولتي مالي والنيجر والقادمة منها والتي تم تحديدها وفق القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 يوليو 2020 نلاحظ ان المنتوجات الجزائرية محل المقايضة محدودة مقارنتا بالمنتوجات القادمة من دولتي المالي والنيجر ولهذا نوله على سلطات الجزائرية انه يكون فيه تنويع أكثر للمنتوجات الجزائرية محل المقايضة حتى يكون هناك نوع من توازن في الميزان التجاري بحيث انه هناك عديد من المنتوجات الوطنية تحقق فيها الجزائر اكتفاء ذاتي وهي مطلوبة في دولتي مالي و النيجر على سبيل المثال الخضر والفواكه ومنتوجات المصبرة مثل طماطم وما الى ذالك من منتوجات هذه جملة من ملاحظات ما لاحظنها من خلال الجدول.

المطلب الثالث :فوارق الاسعار لمنتوجات المقايضة

يتم تحديد فوارق الأسعار لقائمة البضائع المسموح بتصديرها واستيرادها في إطار تجارة المقايضة كما هو منصوص عليه في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 يوليو 2020 من خلال المادة 12 المحددة لشروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع دولتي مالي والنيجر عن طريق لجنة ولائية يرأسها الوالي المعني أو ممثله ،تتشكل من ممثلي المصالح المحلية في إدارات التجارة والجمارك والضرائب والفلاحة.

الجدول رقم 06 :فوارق الأسعار المنتوجات الجزائرية محل المقايضة:

الرقم	تسمية المنتوجات	فارق الأسعار المقترح من – إلى (دج)
01	التمور الجافة ومشتقاتها ،باستثناء الأنواع الأخرى من تمور دقلة نور (كلغ)	35-15
02	الملح الخام والمنزلي(كلغ)	15-5
03	الأشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك والالومنيوم والزهر والحديد والفولاذ	تخضع لفاتورة الشراء
04	البطانيات	تخضع لفاتورة الشراء
05	منتوجات الصناعة الحرفية التقليدية والفنية	تخضع لفاتورة الشراء
06	الألبسة الجاهزة	تخضع لفاتورة الشراء
07	الصابون (وحدة)	35-15
08	مسحوق الصابون (كلغ)	150-100
09	زيت الزيتون (لتر)	400-250
10	الزيتون (كلغ)	250-50
11	العسل (كلغ)	2000-1000
12	الصناعات (الأواني)البلاستيكية	تخضع لفاتورة الشراء
13	مواد التنظيف	تخضع لفاتورة الشراء
14	مواد التجميل والنظافة الجسدية	تخضع لفاتورة الشراء

المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات من مديرية الجمارك بولاية أدرار

التحليل :

بنسبة للجدول أعلاه المتعلق بفوارق أسعار منتوجات الجزائرية محل المقايضة نلاحظ أن هناك فارق في أسعار المقترح بحيث تم تحديده من والى حيث أن هذه الاسعار يجب ألا تتجاوز الحدد الأقصى فمثلا بنسبة لتمور أن لا يتعدى سعرها 35 دج و أن لا يقل عن 15 دج و هكذا دواليك و يوجد بعض المنوجات تخضع لفتورة الشراء هذا تسقيف يتم بواسطة لجنة تتشكل على مستوى الولاية تضم عدد من الخبراء معنيين بتجارة المقايضة من إدارة التجارة وإدارة الجمارك وإدارة الضرائب هي التي تقوم بتحديد هذه الاسعار إلا انه نشير هنا انه هذه الاسعار لا تحين ،نلاحظ ان هذه الاسعار منذ سنة 2016 بالإضافة الى ضرورة استدعاء خبراء آخرين لهته الجنة الولائية بحيث يجب توسيع أعضاء هته اللجنة بحيث يجب ان يشمل عينة من تجار حتى غير معنيين بتجارة المقايضة حيث يمكن أن يقدموا لنا أسعار الحقيقية للمنتوجات هنا في الداخل وعلى ضوء هته الاسعار المحدد هنا في الداخل يمكن تحديد السعر المقترح الذي يمكن توجيهه للخارج.

الجدول رقم 07 :فوارق أسعار المنتوجات القادمة من دولتي مالي والنيجر

الرقم	تسمية المنتوجات	فارق الأسعار المقترح من –إلى (دج)
01	*الماشية الحية:	
	الأبقار (رأس)	40.000-25.000
	الأغنام (رأس)	10.000-5.000
	الماعز (رأس)	5.000-3.000
	الإبل (رأس)	40.000-25.000
02	الحناء (كلغ)	80-30
03	الشاي الأخضر (كلغ)	450-220
04	التوابل (كلغ)	500-100
05	قماش العمائم وقماش تارقي (متر)	150-40
06	الذرة البيضاء (كلغ)	100-50
07	المانجو (كلغ)	100-50

08	الخشب الأحمر (وحدة)	1500-600
09	العسل (كلغ)	300-200
10	أغذية الأنعام (كلغ)	50-20
11	الألبسة ذات الطابع التارقي (وحدة)	3000-600
12	وعاء تامنغست توارق (وحدة)	100-50
13	العطور والمراهم الجلدية (وحدة)	1000-50
14	أقمشة تانفا	500-100
15	أقمشة تامنغست	500-150
16	الصمغ العربي	200-120
17	الملح الخشن والمنزلي	15-5
18	أقمشة بازان (متر)	500-150
19	كل منتوجات الصناعة التقليدية والحرف (وحدة)	400-50
20	الجلود والجلود المعالجة (وحدة)	150-80
21	العطور المحلية (وحدة)	100-70
22	المنتجات غير المدرجة من الطب التقليدي غير المعتمدة	تخضع للفاتورة
23	الفول السوداني (كلغ)	150-50
24	عناصر تركيب الخيام (وحدة)	200-50
25	زبدة الكاريتي للاستعمال التجميلي	200-150
26	السكر المخروط (كلغ)	90-50
27	السجاد (وحدة)	400-200

28	الأسماك (كلغ)	500-100
29	طحين الأسماك (كلغ)	100-50
30	المكسرات بأنواعها (كلغ)	700-200
31	الفواكه الإفريقية (كلغ)	150-50
32	طحين الذرة (كلغ)	100-50
33	الكركدية (كلغ)	150-70
34	الألبسة (وحدة) والأقمشة (متر) ذات الاستعمال المحلي	300-100
35	فاكهة الأناناس وجوز الهند (كلغ)	150-50
36	أكواب وأباريق الشاي (وحدة)	300-200

المصدر : من اعداد طالبين من خلال بيانات مقدمة من وكيل معبر الحدود السيد لنصاري المهدي.

التحليل :

يبين لنا الجدول فارق في الاسعار هي نفس الملاحظة التي ذكرناها من خلال الجدول سابقة بحيث أن منتوجات قادمة من دولتي مالي والنيجر متنوعة ومتعددة مقارنتا بالمنتوجات الخارجة من الجزائر بحيث ان منتوجات خارجة من الجزائر تحتوي على 14 منتج فقط بينما المنتوجات القادمة من مالي و النيجر نلاحظ انها هناك 36 منتج هته المنتوجات تم اقتراح فارق الاسعار لها بحيث ان لا يتجاوز الحد الأقصى لها وأن لا يقل عن الحد الأدنى وهنا نشير الى ان بعض التجار اشتكوا بأنهم يتكبدون خسائر في تحديد الاسعار الحد الأدنى و الحد الأقصى و بالتالي يجب أن تكون الأسعار تعكس الأسعار الحقيقية الموجودة لهذه الانواع من المنتوجات في دولتي مالي والنيجر وتكون بصفة دورية ويجب استعانة بخبراء من دولتي لكي يكون هناك تحكم في فارق في الأسعار حقيقي

المبحث الثالث :واقع تجارة المقايضة لولاية أدرار مع دولتي مالي و النيجر

لقد شهدت تجارة المقايضة مع دولتي مالي والنيجر تطورات وتقلبات من حيث أنواع المنتجات والمتعاملين فيها ،وهو ما سنقف عليه من خلال هذا المبحث بدراسة تطور المبادلات التجارية لولاية ادرار مع

دولتي المالي والنيجر عن طريق عرض السلع المصدرة من ولاية ادرار والسلع المستوردة من دولتي المالي والنيجر ،عدد المتعاملين الاقتصاديين من سنة 2016 إلى 2020 ،وسنأخذ مؤسسة نموذجية رائدة في هذا المجال من خلال تحليل تطور المبادلات التجارية وتأثير تجارة المقايضة على نشاط هذه المؤسسة ومساهماتها الضريبية في الخزينة العمومية.

المطلب الاول :حصيلة تجارة المقايضة لولاية أدرار خلال الفترة 2016-2020.

أولا :أنواع البضائع محل تجارة المقايضة.

شهدت المبادلات التجارية الحدودية لولاية ادرار تطورات مختلفة ،ولتوضيح هذه التطورات ندرج البضائع المعنية بالمبادلات التجارية الحدودية بين ولاية ادرار ودولتي مالي ونيجر الجدول التالي.

الجدول رقم 08 :أنواع البضائع محل تجارة المقايضة.

المصدرة	المستوردة
2016	
تمر جاف	التوابل
	الشاي الأخضر
	الحنة
	المانقا
2017	
تمر جاف	التوابل
	الشاي الأخضر
2018	
تمر جاف	الشاي الأخضر
2019	
تمر جاف	الشاي الأخضر

2020	
تمر جاف	الشاي الأخضر
	الذرة البيضاء
	الحنة

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات من مديرية التجارة بولاية أدرار

التحليل :

يوضح لنا الجدول أنواع البضائع الفعلية التي كانت محل تجارة المقايضة خلال الفترة 2016 و 2020 شيء الملاحظ في هذا الجدول برغم من تعدد في المنتوجات المحددة القادمة من دولتي مالي و النيجر إلا ان عملية استيراد الفعلي اقتصرت في أغلب الاحيان على منتوجين او منتوج واحد فقط بحيث أن في سنة 2017 اقتصرت فقط على توابل وشاي الاخضر وفي حين أن في 2018 و 2019 اقتصرت فقط على شاي الاخضر وفي حين في سنة 2016 كانت هناك منتوجات أخرى بالإضافة الى شاي الاخضر والتوابل كانت كذالك فاكهة المونقا والحناء في حين نلاحظ ان برغم ان قانون عدد المنتوجات وحصرها تقريبا 36 منتوج و ملاحظة الأخرى ينبغي بعض المنتوجات تحديد انواعها بدقة فمثلا التوابل لا ينبغي ذكر كلمة التوابل بصفة مطلقة على الأقل ما هي أنواع هذه التوابل بدقة وهذه التوابل يتم تحديدها انطلاقا من احتياجات السوق الوطنية والمحلية وكذالك الملاحظة الأخرى التي نعيد تذكيرها برغم من ان قائمة المنتوجات المسموح باستيرادها من دولتي مالي والنيجر كانت حوال 36 منتوج إلا ان استيراد الفعلي في غالب الأحيان يقتصر على منتوج واحد أو منتوجين وفي أحسن الأحوال يرتقي الى أربعة منتوجات لا أكثر ،أما بنسبة لعملية التصدير فاقتصرت فقط على منتوج واحد وهو التمر الجاف وهذا يعاب على عملية التصدير في تجارة المقايضة ينبغي ان يكون هناك تنويع في عملية التصدير اذ انه يجب أن تكون هناك آلية يلزم بها التجار على أن يقوم بتصدير كمية معينة من كل نوع من المنتج حتى يكون هناك تنويع في الصادرات ولا تقتصر فقط على التمر الجاف اذ نلاحظ بالرغم أن قائمة المنتوجات المسموح بتصديرها احتوت على 14 نوع من منتج جزائري اذ انه هناك غياب في التصدير الفعلي مثلا الألبسة الجاهزة والصناعات المنتوجات المنزلية بلاستيكية و زيتون وعديد من منتوجات التي تم ذكرها سابقا وللجزائر اكتفاء ذاتي منها ويمكن تصديرها وهنا نطرح علامة استفهام لماذا عملية التصدير اقتصرت فقط على منتوج واحد وهو تمور الجافة وهذه نقطة سلبية تسجل على عملية التصدير

ثانيا :كمية البضائع محل تجارة المقايضة

الجدول رقم 09 :كمية البضائع محل تجارة المقايضة.

المصدرة	الكمية (كغ)	المستوردة (كغ)	الكمية (كغ)
2016			
تمر جاف	10.163.000	التوابل	5.550
		الشاي الأخضر	646.000
		الحنة	10.500
		المانقا	2.546.420
2017			
تمر جاف	9.571.000	التوابل	40.370
		الشاي الأخضر	520.060
2018			
تمر جاف	10.896.000	الشاي الأخضر	929.025
2019			
تمر الجاف	11.205.000	الشاي الأخضر	906.530
2020			
تمر الجاف	9.962.200	الحنة	7.750
		الشاي الأخضر	462.490
		الذرة البيضاء	10.000

المصدر :من اعداد الطالبين استنادا على احصائيات من مديرية التجارة بولاية أدرار

التحليل :

بنسبة لجدول المتعلق بكمية البضاعة محل تجارة المقايضة هذا نتاج عن جدول السابق بحيث اننا في الجدول السابق كانت عملية التصدير اقتصرت فقط على تمر الجاف اذ ان حتى الكميات المصدرة من التمر الجاف لم تتجاوز 11 مليون كغ وكان فيه تذبذب حيث كان في سنة 2016 قدرت ب 10.163.000 كغ وقد انخفضت هذا الرقم الى 9.571.000 كغ سنة 2017 ثم يعود للارتفاع في سنة 2018 و 2019 حيث أن سنة 2019 هي السنة التي تم في تصدير أكبر كمية من التمور الجافة وهذا راجع الى وفرتها خلال هذه السنة وفي سنة 2020 انخفضت الكمية المصدرة وهذا راجع الى أن غالبية المنتوج قد تم استهلاكه طازج لم تجف ،وكذلك بالنسبة لهذه السنة هناك ظروف استثنائية بظهور كوفيد 19 إذ انه أثر على عملية المقايضة بسبب غلق الحدود لأسباب صحية الى غاية سبتمبر اذ أن هذه الكمية المصدرة كانت فقط لثلاثي الأخير لسنة 2020 اذ قدرت بحوالي 9 ملايين كغ حيث انها تقارب كميات المصدرة في سنوات السابقة وهذا مجهود معتبر لسنة 2020 ،اذ ان كميات المستوردة من دولتي مالي والنيجر لم ترقى الى المستوى المرغوب حيث انها اقتصرت على بضع منتوجات و بكميات قليلة مثل منتوج الحناء والذرة البيضاء وقد كان في المرتبة الأولى شاي الأخضر بكميات معتبرة وهذا راجع الى طبيعة المنطقة والتي تعرف باستهلاك الواسع لهذا المنتوج حيث نلاحظ أن قرارات المستهلكين بالسوق المحلية بولاية أدرار لها أثر على عملية الاستيراد.

ثالثا :قيمة البضائع محل تجارة المقايضة للفترة.

الجدول رقم 10 :قيمة البضائع محل تجارة المقايضة.

المصدرة	القيمة (دج)	المستوردة (دج)	القيمة (دج)
2016			
تمر جاف	179.860.600.00	التوابل	748.600.00
		الشاي الأخضر	153.520.000.00
		الحنة	1.151.687.00
		المانقا	102.893.000.00
2017			

تمر جاف	169.268.000.00	التوابل	2.845.900.00
		الشاي الأخضر	109.136.600.00
2018			
تمر جاف	190.140.000.00	الشاي الأخضر	205.085.500.00
2019			
تمر جاف	197.848.000.00	الشاي الأخضر	199.492.040.00
2020			
تمر الجاف	170.970.800.00	الشاي الأخضر	102.067.800.00
		الحنة	562.500.00
		الذرة البيضاء	520.000.00

المصدر :من اعداد الطالبين استنادا على احصائيات من مديرية التجارة بولاية أدرار

التحليل :

يتضمن هذا الجدول قيمة البضائع المصدرة والمستوردة الفعلية فهو انعكاس للجدول السابقة بالنسبة للكمية وهو نفس الملاحظة حيث انها اقتصرت على تمر جاف حيث ان أعلى قيمة للمنتوجات المصدرة المتعلقة بالتمر الجاف سجلت خلال سنة 2019 والمقدرة بـ 197.848.000.00 دج أما بنسبة للاستيراد فان أعلى قيمة سجلت هي في السنة 2019 للمنتوج الشاي الأخضر والذي قدر قيمته بـ 205.085.500.00 دج ولقد ذكرنا الأسباب حيث نلاحظ نوع من لا توازن في الميزان التجاري بحيث اننا اذ جمعنا قيمة المنتوجات المستوردة نجد انها تفوق أحيانا قيمة المنتوجات المصدرة حث يجب ان تكون هنالك نوع من توازن في الميزان التجاري بين الصادرات والواردات وان لا تقتصر فقط على منتوج واحد مصدرة وبعض المنتوجات المستوردة حيث يجب أن يكون هنالك تنوع في المنتوجات مما قد ينعكس بالإيجاب على الميزان التجاري بالتوازن أو بالفائض .

رابعا :تطور حصيلة تجارة المقايضة للفترة.

الجدول رقم 11:تطور حصيلة تجارة المقايضة للفترة 2016-2020

السنوات	الصادرات (دج)	الواردات (دج)	الإجمالي (دج)	نسبة الصادرات%	نسبة الواردات%
2016	179 860 600,00	258 313 287,00	438 173 887,00	41	59
2017	169 268 000,00	111 982 500,00	281 250 500,00	60	40
2018	190 140 000,00	205 085 500,00	395 225 500,00	48	52
2019	197 848 000,00	199 492 040,00	397 340 040,00	50	50
2020	170 970 800,00	103 150 300,00	274 121 100,00	62	38

المصدر :من اعداد الطالبين استنادا على احصائيات مديرية التجارة بولاية أدرار

التحليل :

الجدول متعلق بتطور حصيلة المقايضة بين الفترة 2016 و 2020 نلاحظ ان نسبة الواردات كانت متقاربة أحيانا مع نسبة للواردات وفي أحيان أخرى كانت نسبة الصادرات أكبر من نسبة الواردات وهي في سنة 2017 كانت صادرات بنسبة 60% وفي سنة 2020 كانت بنسبة 62 % وهذا شيء ايجابي على الميزان التجاري نسبة الصادرات تفوق نسبة الواردات ،ونلاحظ أن في سنتين 2016 و 2018 كانت نسبة الواردات أكثر من نسبة الصادرات و خاصة سنة 2016 حيث ان نسبة الواردات قاربت 60 % في حين أن نسبة الصادرات 40 % وهذا شيء سلبي لأنه قد يؤثر سلبا على الميزان التجاري لأن منتوجات المستوردة فاقت المنتوجات المصدرة بنسبة 20 % بينما في سنة 2019 كانت فيه توازن بحيث أن ما تم تصديره 50 % وما تم استيراده 50 % حيث انه يوجد توازن في الميزان التجاري ولا يوجد عجز أو فائض ،بنسبة لسنة 2016 وسنة 2018 هنالك تفوق بالنسبة لصادرات على نسبة الواردات حيث ينبغي أن تكون كالسنتين نموذجيتين يقتدى بها في اطار تجارة المقايضة ،في حين أن سنتين 2017 و 2020 كانت نسبة الواردات أقل من نسبة الصادرات وهذا شيء سلبي ينبغي اعادة النظر فيه هنا نحبذ أن تكون هنالك قراءة لنسب الصادرات والواردات حتى يكون هنالك أخذ قرارات في حينها لتحسين وتطوير هذا النوع من التجارة والمنحنى أدناه يبين لنا مدى تطور الصادرات والواردات تجارة المقايضة.

الشكل رقم 03 :منحنى تطور حصيلة تجارة المقايضة لولاية أدرار بين سنة 2016 و 2020

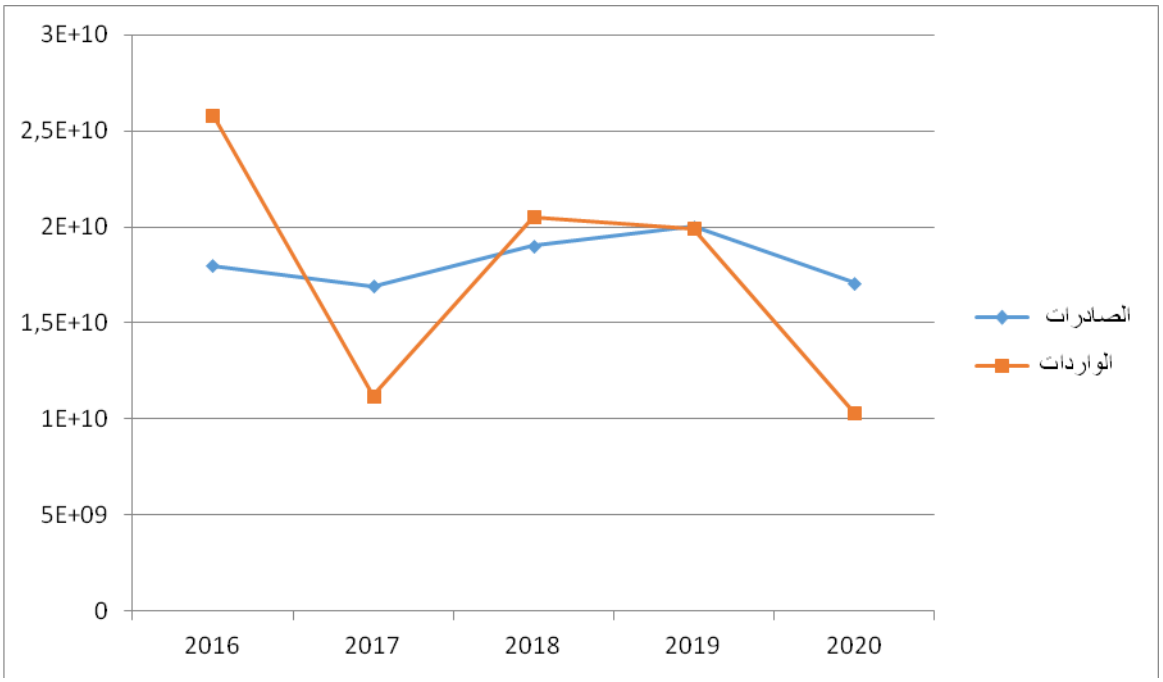

المصدر :من اعداد الطالبين استنادا على احصائيات من مديرية التجارة بولاية أدرار

خامسا :تطور عدد المتعاملين في تجارة المقايضة للفترة 2016-2021

الجدول رقم 12:تطور عدد المتعاملين في تجارة المقايضة للفترة 2016-2021

السنوات	عدد المتعاملين المسجلين	عدد المتعاملين الفعليين
2016	33	22
2017	17	14
2018	16	15
2019	20	17
2020	22	13
2021	74	9

المصدر :من اعداد الطالبين استنادا على احصائيات من مديرية التجارة بولاية أدرار

التحليل :

يوضح لنا هذا الجدول عدد المتعاملين المسجلين في تجارة المقايضة والذين تحصلوا على الرخصة لممارسة هذا النوع من التجارة حيث نلاحظ ان عدد المتعاملين الفعليين في غالب الأحيان أقل من عدد المتعاملين المسجلين حيث أن في سنة 2018 هنالك 15 متعامل فعلي من أصل 16 متعامل مسجل وفي سنة 2019 كانت هنالك 17 متعامل فعلي من أصل 20 متعامل أما في سنة 2020 كانت فيه 13 متعامل فعلي من أصل 22 متعامل وفي سنة 2021 كانت هنالك قفزة نوعية اذ وصل عدد المتعاملين المسجلين الى 74 متعامل ولكن متعاملين الفعليين في ثلاثي الأول من نفس السنة كان هنالك فقط 9 متعاملين فعليين ،ولهذا يجب أن يكون هنالك دراسة معمقة في منح تراخيص للمتعاملين حتى لا نحرم متعاملين آخرين من حصول على هته الرخصة الذين كانت لديهم امكانية لدخول هذه التجارة على عاتق تجار آخرون ليس أهل لتجارة المقايضة وتحصلوا على الرخصة ولم يباشروا عملهم وبالتالي يجب أن تكون فيه دراسة فعلية في طلبات المتقدمة وزيادة في عدد المتعاملين المسجلين تنعكس بالإيجاب على نوع وكمية السلع المستوردة والمصدرة وتكون هنالك منافسة وتحكم في الاسعار في السوق المحلية ولا تكون حكر فقط على بعض المتعاملين والشكل أدناه يبين لنا مدى تطور هته عدد المتعاملين خلال الفترة بين 2016 و 2021

الشكل رقم 04:مخطط توضيحي لعدد المتعاملين في تجارة المقايضة خلال فترة 2016-2021

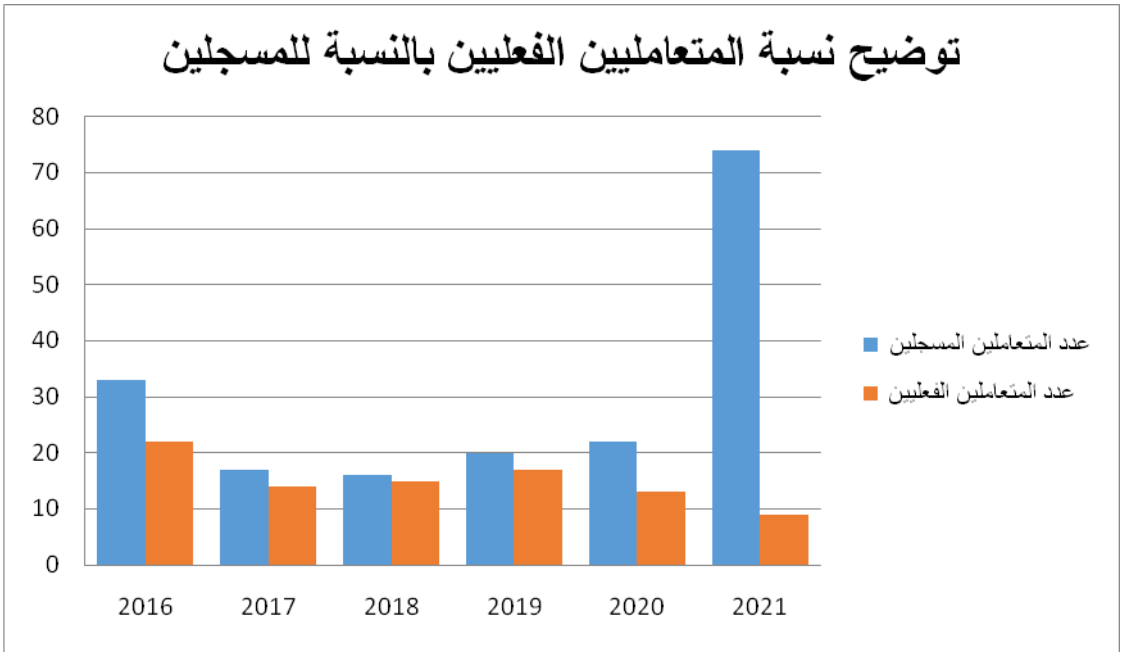

المصدر :من اعداد الطالبين استنادا على احصائيات مديرية التجارة بولاية أدرار

المطلب الثاني :واقع تجارة المقايضة دراسة حالة مؤسسة أصحاب الكهف

تعبر مؤسسة أصحاب الكهف مؤسسة تجارية ناشطة في مجال تجارة الخارجية ،حيث تعمل على تصدير الاسمنت لدولتي مالي والنيجر واستيراد الشاي الأخضر من الصين أو عن طريق تجارة المقايضة بتبادل التمر الجاف بالشاي الاخضر مع دولتي مالي والنيجر.[1]

حصيلة النشاط التجاري للمؤسسة لسنة 2020

سوف نعرض قيمة الاجمالية لكل من المشتريات والمبيعات لشركة وما مدى مساهمتها في الوعاء الضريبي لسنة 2020

أولا : قيمة المشتريات لسنة 2020

الجدول رقم 13 :قيمة المشتريات سنة 2020 لمؤسسة أصحاب الكهف

المشتريات	المبالغ (دج)	النسبة %
المشتريات من تجارة المقايضة	26987500,00	77,73
المشتريات من تجارة الخارجية	4266443,66	12,29
المشتريات من تجارة الداخلية	3466386,00	9,98
المجموع	34720329,66	100

المصدر : من اعداد الطالبين استنادا على ميزانية السنة المالية 2020 لمؤسسة أصحاب الكهف .

التحليل :

الجدول متعلق بقيمة المشتريات لسنة 2020 بالنسبة لمؤسسة أصحاب الكهف والتي تنشط في مجال تجارة الخارجية والتي أخذناها كالنموذج ناشط في تجارة المقايضة لنلاحظ ما ماذا تأثير تجارة المقايضة على الهيكل المالي لهته المؤسسة كم تمثل قيمة تجارة المقايضة بالنسبة لرقم أعمال هته المؤسسة ،اذ نلاحظ ان أكبر مشتريات كانت من تجارة المقايضة اذ انها تمثل 78% من اجمالي مشتريات هته الشركة اذ نلاحظ أن لتجارة المقايضة مساهمة كبيرة وفعلية في جانب المالي للشركة حيث أنها سوف تأثر ايجابا على راس مال الشركة وكذالك سوف تأثر ايجابا على الأداء المالي لها ،أما في المرتبة الثانية هي مشتريات من تجارة الخارجية والتي تتمثل في استيراد مادة الشاي الأخضر من جمهورية الصين الشعبية بنسبة 12% ،وفي

[1] مقابلة شخصية مع مسير شركة أصحاب الكهف لتصدير والاستيراد بأدرار 28-04-2021 10:16 .

المرتبة الثالثة تمثل المشتريات الداخلية من اسمنت والذي سوف يتم تصديره لدولتي مالي والنيجر ،اذ نلاحظ أن هته المؤسسة تعتمد على المقايضة وتجارة الخارجة كجزء هام في نشاطها اذ جمعنا نسبة 78% المتعلقة بتجارة المقايضة ونسبة 12% المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث نلاحظ انها تمثل 90% اذ ان الشركة تعتمد على المنتوجات الخارجية التي يتم اقتنائها في اطار تجارة المقايضة أو تجارة الخارجية والتي سوف يتم تسويقها على مستوى ولاية أدرار ومجاورها من ولايات وهذا ينعكس ايجابا على الاداء المالي لهته الشركة وتستفيد بشكل كبير على تجارة المقايضة والذي يسمح لها من تحقيق أرباح معتبرة والشكل أدناه يبين لنا تفاصيل النسبية للمشتريات سنة 2020.

شكل رقم 05 :التفاصيل النسبية عن قيمة المشتريات لسنة 2020

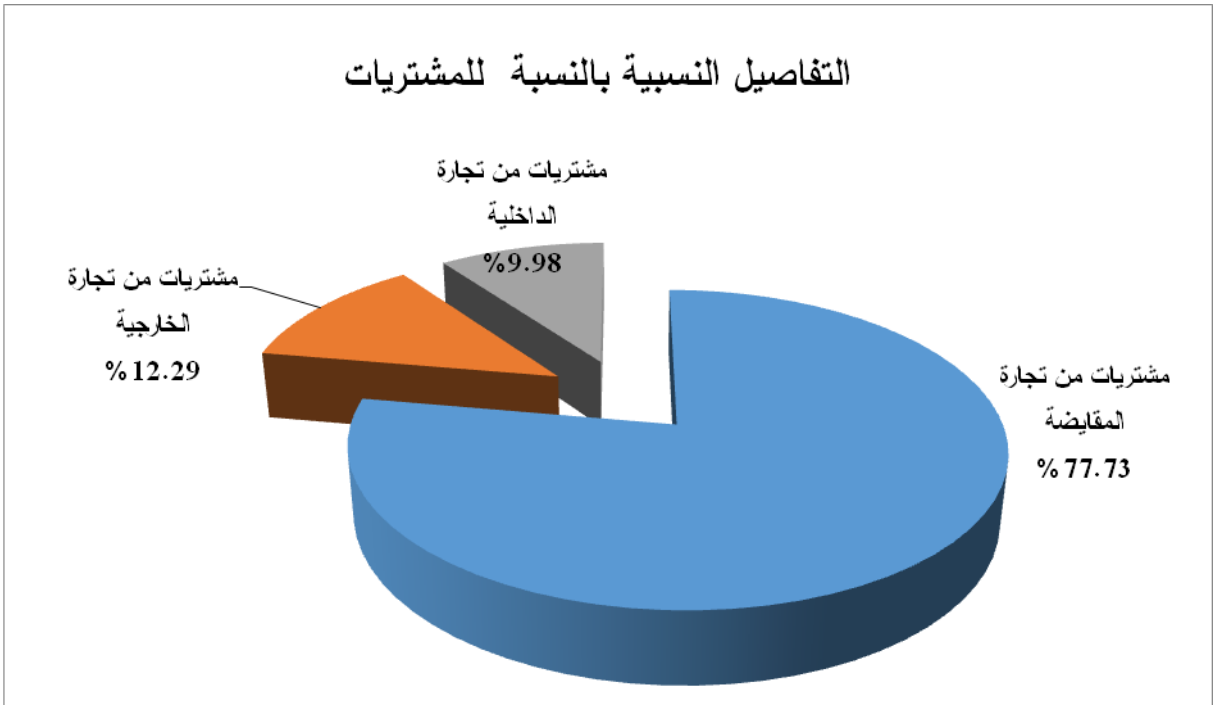

المصدر :من اعداد الطالبين استنادا ميزانية السنة المالية 2020 لمؤسسة أصحاب الكهف .

ثانيا :قيمة المبيعات لسنة 2020

الجدول رقم 14 :قيمة المبيعات سنة 2020 لمؤسسة أصحاب الكهف

المبيعات	المبالغ (دج)	النسبة %
المبيعات من تجارة المقايضة	12002857,00	43,13
المبيعات من تجارة الداخلية	11657143,00	41,88
المبيعات من تجارة الخارجية	4171030,69	14,99
المجموع	27831030,69	100

المصدر :من اعداد الطالبين استنادا على ميزانية السنة 2020 لمؤسسة أصحاب الكهف.

التحليل :

بالنسبة لجانب المتعلق بالمبيعات لمؤسسة أصحاب الكهف لسنة 2020 تقريبا نفس الملاحظة حيث أن مبيعات التي تتم في تجارة المقايضة والتي تمثل التمر الجاف المصدر لدولتي مالي والنيجر بحيث أنه سجلت أكبر نسبة تقدر بـ 43.13 % وبالتي هذا شيء اجابي قد تساهم بشكل كبير على الأداء المالي للمؤسسة اما بنسبة للمبيعات لتجارة الخارجية والتي تمثل في الأصل المبيعات من الأسمنت المشترى من مصنع أدرار وتقوم بتصديرها لدولتي مالي والنيجر في اطار التجارة الحرة مع العلم ان هذه المبيعات المتعلقة بالتجارة الخارجية لا تدخل في اطار تجارة المقايضة في حين ان مبيعات تجارة الداخلية أتت في المرتبة الثانية بعد مبيعات تجارة المقايضة وسبب انها في المرتبة الثانية راجع الى المشتريات التي تم اقتنائها في اطار تجارة المقايضة والمتعلقة بشاي الصيني الأخضر المقتنى سواء كان في اطار تجارة المقايضة او في اطار التجارة الخارجية المستورد من جمهورية الصين الشعبية والذي يتم تسويقه في اطار الداخلي وهو ماساهم في ارتفاع مبيعات التجارة الداخلية وبالتالي ملاحظة الاجمالية أن تجارة المقايضة تلعب دور أساسي وتنعكس بالايجاب على الأداء المالي للمؤسسة ناشطة فيها وهو ما توصلنا اليه من خلال تحليلنا للمؤسسة أصحاب الكهف والتي أخذناها كنموذج لمؤسسة ناشطة في مجال تجارة المقايضة.

الشكل رقم 06: تفاصيل نسبية عن مبيعات مؤسسة سنة 2020 لمؤسسة أصحاب الكهف

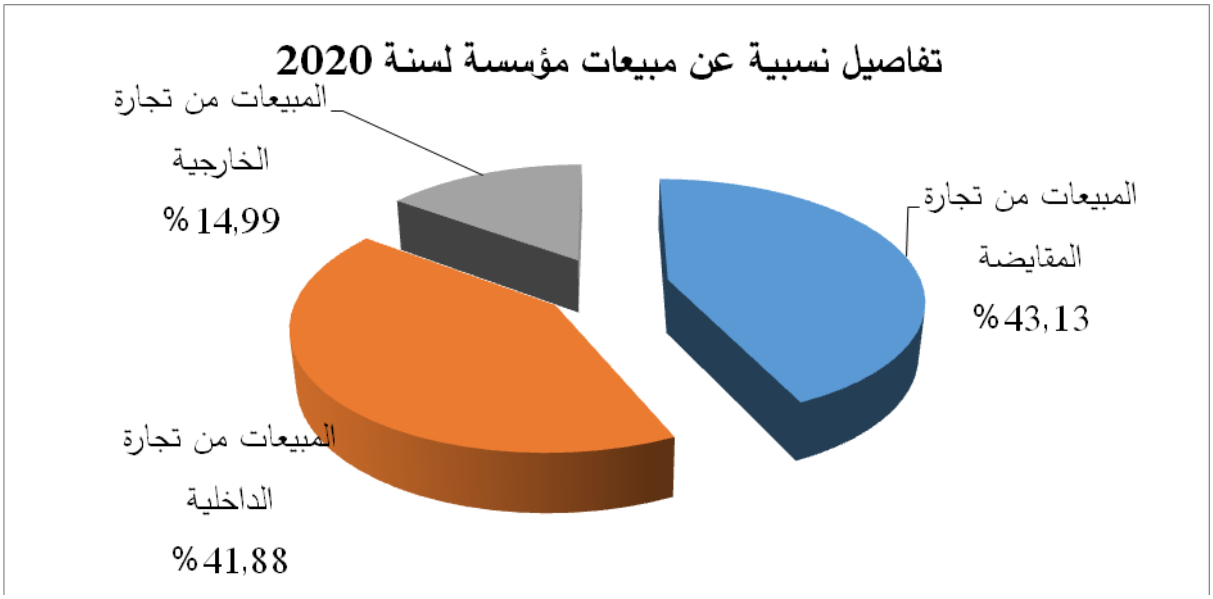

المصدر :من اعداد الطالبين استنادا على ميزانية السنة 2020 لمؤسسة أصحاب الكهف .

ثالثا :المساهمة الضريبية للمؤسسة المعنية

لقد قامت الدولة بتسهيلات واعفائات ضريبية وجبائية لنهوض بهاذ النوع من التجارة اذ ان تجارة المقايضة معفيا من رسوم الجمركية وأيضا رسم على قيمة المضافة اذ انها تقوم بتسديد فقط رسم على النشاط المهني TAP بالنسبة لتجارة المقايضة

من خلال ما تم تقديمه لنا من معلومات عن المؤسسة نلاحظ أن مساهمة المؤسسة لصالح جهات الضريبية كانت بـ 1.197.000.00 دج وهي تمثل رسم على نشاط المهني ورسم على رقم الأعمال المؤسسة.

خلاصة :

وفي الأخير فان تجارة المقايض تلعب دورا مهم في تعزيز العلاقات بين الدول والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الحدودية بالخصوص ولاية أدرار وهذا ما لحظناه من خلال تحليلنا للمبادلات التجارية مع دولتي مالي والنيجر وتأثيرها بالإيجاب على المؤسسة الاقتصادية الشاغرة في التجارة الخارجية

لكن رغم الجهود المبذولة إلا انه يتعين على الجزائر التحرك والقيام باتخاذ الاجراءات الكفيلة لإنجاح هذا النوع من التجارة من خلال وضع إستراتيجية لتأهيل الاقتصاد الوطني وتجنيبه آثار سلبية محتملة أو على الاقل التقليل منها.

الخاتمة

الخاتمة :

ان هذا النوع الخاص من التجارة والذي يقتصر على منطقة أقصى الجنوب الجزائري المعزولة عن الشمال والذي يستفيد من اجراءات تسهيلية على مستوى الضرائب والرسوم بصفة عامة منذ 1968م الى غاية يومنا هذا، والغرض منه وضع في متناول سكان هذه المناطق بعض المواد الضرورية وحركة تجارية من شأنها دفع عجلة النمو الى الأمام بالإضافة الى تقوية الروابط الاجتماعية والتعاون الاقتصادي بين بلدنا والدول المجاورة (مالي و النيجر).

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى الاجابة على الفرضيات المطروحة فنجد ان المقايضة سبيل لتجسيد النشاط الاقتصادي في ظل غياب بدائل اقتصادية كما ساهمت ولو بشكل بسيط في فك العزلة عن المنطقة بتوفير بعض المواد الضرورية التي يحتاج لها سكان المنطقة في حياتهم اليومية ويشهد هذا النوع من التجارة صعوبات وتحديات كبيرة في ظل ظهور النظام التجاري العالمي الجديد ومنها الانفتاح الاقتصادي واتجاه الجزائر الى اقتصاد حر وكذلك مشروع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة OMC والشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

النتائج

على ضوء ما سبق ،فإن تجارة المقايضة تحتاج الى اطار تشريعي أكثر شمولية وتنظيمية يسهل من ممارسة هذا النشاط حتى تحظى باهتمام وإقبال أكبر للمتعاملين الاقتصاديين لتفعيل عجلة التنمية وامتصاص جزء من البطالة في ظل غياب المصانع والمشاريع الاستثمارية في المنطقة.

كانت تساهم تجارة المقايضة بشكل فعال في التنمية المحلية وهذا بتوفير بعض السلع الأولية لسكان المنطقة نظرا لخصوصيتها وتركيبتها السكانية والاجتماعية كما أنها تفتح مجالا واسعا لتسويق منتجات التمور الجافة لمنطقة توات وغيرها التي كانت ولا تزال مورد رزق بالنسبة لهم ومن خلال هذا التبادل يتم الحصول على منتوجات بأثمان في متناول القدرة الشرائية للمواطنين وهذا عكس اذا تم اقتنائها من الشمال أين تبلغ أسعارها مبالغ جد مرتفعة كما نشير ان تجارة المقايضة تساهم في:

- تحسين مستوى المعيشي لسكان المناطق الحدودية واستقرارهم وذلك بتوفير بعض السلع التي هم بحاجة إليها.
- أدت هذه التجارة إلى اتساع نطاق التواصل والتكامل بين مختلف الشعوب والأجناس والحضارات.
- أدت الى دفع عجلة النمو إلى الأمام بالإضافة إلى تقوية الروابط مع مالي والنيجر.
- تعد هذه التجارة من بين العوامل الهامة في تنمية بعض المجالات الاقتصادية.
- فك العزلة عن المناطق الحدودية وذلك لتوفير بعض المواد الضرورية.
- خلق مناصب شغل وحركة تجارية تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

وكل هذا هناك وجود للعوائق والصعوبات التي تواجه هذا النوع من التجارة منها على سبيل المثال :

- صعوبة تسويق المنتوج الجزائري الى الخارج
- ارتفاع الرسوم والضرائب في الدول المصدر اليها المنتج الجزائري (مالي و النيجر)
- صعوبة التنقل في ظل المسالك الوعرة للطريق.
- ضعف الطاقات التخزينية وغرف التبريد ووسائل الشحن.
- عدم وجود مخابر مجهزة لفحص المنتجات مما يستدعي بقاء التاجر لمدة طويلة عبر الحدود.
- التكلفة العالية لكراء الشاحنات.
- تأثير الأوضاع الأمنية كقُطّاع الطرق والعصابات في الدول المجاورة.

إلا انه يمكننا القول بأن نظام المقايضة له مكانة كبيرة وهذا مما أدى للجوء الدولة اليها ،وهذا سوف ينعكس على صحة النظام اذ وجدنا آليات ووسيلة ناجحة تحفزه الى الاستمرار والازدهار.

التوصيات

بناءا على ما توصلنا إليه من نتائج فإننا نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات وهي :

- إيجاد آليات وميكانزمات مع التنسيق مع الدول الجوارية تساعد في ضبط تجارة المقايضة؛
- مسايرة المقايضة حسب رغبات المستهلك؛
- إيجاد مخابر مجهزة لفحص المنتجات؛
- ايجاد مخازن وغرف التبريد لتخزين المنتوجات؛
- تطوير وتسهيل وسائل النقل مثل وضع سكك الحديدية؛
- معرفة العوائق التي تواجه ممارسي هذا النشاط؛
- وضع لجنة مشتركة مع دولتي لتنسيق وتوسيع قائمة المنتوجات تجارة المقايضة؛
- فتح فروع للبنوك الجزائرية في دول المجاورة لتسهيل تنقل أموال؛
- تهيئة الطرقات.

ومن هذا كله أصبح من الضروري عصرنة هذا النوع من التجارة بتطوير إستراتجية الإعلام والاتصال ونظام المحاسبي المالي وتحسين إستراتجية سير الموارد البشرية والقيام بإجراءات جمركية مبسطة وتقديم التسهيلات الجمركية، كما نوصي ب:

- ✓ توعية المواطنين بأهمية هذا النوع وإسهامه في التنمية المحلية؛
- ✓ المحافظة على النوع التجاري كونه يتفق مع خصوصيات المنطقة؛
- ✓ محاولة معرفة العوائق التي تواجه ممارسي هذا النشاط؛
- ✓ الدعوة إلى تسهيل إجراءات الانخراط في تجارة المقايضة؛

- ✓ تطوير النظام المحاسبي المالي لكونه لا يوجد حساب خاص بالمقايضة؛
- ✓ توسيع قائمة السلع محل المقايضة؛
- ✓ الدعوة إلى توسيع رقعة المقايضة إلى ولايات جنوبية أخرى؛
- ✓ إبرام اتفاقيات مع الدول المجاورة للمعاملة بالمثل بإعفاء السلع الجزائرية من الرسوم والضرائب؛
- ✓ توسيع تجارة المقايضة لتشمل المنتجات الصناعية وفتح افاق تجارية جديدة للشركات والوحدات الإنتاجية في الجنوب؛
- ✓ ضرورة إعطاء الوالي المختص إقليميا تحديد السلع المسموح بها في تجارة المقايضة وفقا لاحتياجات المنطقة ووفقا للفائض من المنتجات المحلية؛
- ✓ تطوير تجارة المقايضة الحدودية من خلال تفعيل الاتصال بين جميع الأطراف ،والمتمثلة في المتعاملين التجاريين ،مصلحة التجارية لمديرية التجارة لولاية ادرار،مفتشية اقسام الجمارك بأدرار،مديرية المصالح الفلاحية و ممثل تجار المقايضة ،وكلاء العبور.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. ضياء مجيد الموسوي ،اسس علم الاقتصاد ،الجزء الثاني ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2011.
2. محمد عزت غزلاف ،اقتصاديات النقود كالمصاريف ،الطبعة الاولى ،دار النهضة العربية ،بيروت ،2002.
3. كمال القيسي ،التجارة المتقابلة ،دراسة تعريفية ،وزارة التجارة ،مركز التدريب التجاري ،العراق ،تشرين الأول ، 1986.
4. محمد محمود الخطيب ،الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،الطبعة الأولى ، دار الحامد ، الأردن ،2010.
5. السعيد فرحات جمعة ،الأداء المالي لمنظمات الأعمال ،دار المريح للنشر ،المملكة العربية السعودية ،الطبعة الاولى ،2000.
6. محمد محمود الخطيب ،لأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،الطبعة الأولى ،دار الحامد ،الأردن ،2010.
7. السعيد فرحات جمعة ،الأداء المالي لمنظمات الأعمال ،دار المريح للنشر ،المملكة العربية السعودية ،الطبعة الأولى ،2000.
8. منير إبراهيم هندي ،الإدارة المالية ،مدخل تحليلي معاصر،المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ،الطبعة الرابعة ،2000 .
9. مفلح محمد عقل ،مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي .دار المستقبل للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ،عمان،2000.
10. نبيل بوفليح ،دروس وتطبيقات في التحليل المالي حسب النظام المحاسبي المالي ،الطبعة الأولى ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2019 .
11. بوخراز عمار ،مبادئ التسيير المالي ومحاسبة التحليلية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1988
12. سعد صادق بحيري ،ادارة توازن الأداء ،دار النشر الثقافة ،الاسكندرية ،الطبعة الأولى ،2004.

ثانيا: أطروحات ورسائل جامعية

13. إبراهيم محمد عبد الرحيم إدري ،دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة ولايات دارفور (2003–2015) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ديسمبر 2015.

14. حرم محمد بدوي محمد، أثر تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأزرق في الفترة (2002-2012)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا 2015 .

15. دادن عبد الغاني ،قياس وتقييم الأداء المالي في مؤسسة اقتصادية نحو إرسال نموذج انذار مبكر باستعمال المحاكات المالية ،اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،2007/2006 .

ثالثا: المقالات

16. دادن عبد الغاني ،قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية ،مجلة الباحث ،العدد 4 ،2006 ،جامعة ورقلة ،الجزائر.

17. بلال بوجمعة وملوك عثمان ،تجارة المقايضة لولاية أدرار و دول الساحل بين متطلبات التفعيل وتوفير المستلزمات المحلية خلال فترة (1995-2016) العدد 06 رقم 01 ،2017.

رابعا: المواقع الالكترونية

18. التجارة المكافئة العالمية الاقتصاديات المتحولة من الموقع الالكتروني : at:http:(WWW.THE ECONOMIC INSTITUTION OF INTERNATIONAL.COM.

19. من الموقع الالكتروني (unequal partners - oxfam at: https//(www/xfam.org Briefing note2006

20. من الموقع الالكتروني at:http: (WWW.THE ECONOMIC INSTITUTION OF INTERNATIONAL.COM) .

21. من الموقع الالكتروني (at:https: (en.M.wiki pedia.org/wiki counter trade .

22. الموقع الالكتروني (at:https: (study .com/academy/lesson/counter trade .

خامسا: القوانين والمراسيم التنفيذية

23. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التنفيذي رقم 03- 409 المؤرخ في 5 نوفمبر 2003 المتضمن تنفيذ السياسة الوطنية في المجال التجاري ،العدد 68 ،2003 الجزائر.

24. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم التّنفيذيّ رقم 11-09 المؤرخ في 15 صفر عام 1432 الموافق 20 يناير سنة 2011 والمتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحياتها.

25. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 06 جمادى الاولى عام 1441 الموافق ل 02 يوليو سنة 2020 ،يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر.

سادسا: المقابلات الشخصية

26. مقابلة شخصية مع مفتش رئيسي للمنافسة والتحقيقات الاقتصادية السيد سليماني عبد الوهاب مديرية التجارة بولاية أدرار.

27. مقابلة شخصية مع المفتش الرئيسي لمراقبة العمليات التجاري السيد دراس أحمد بمفتشية أقسام الجمارك بأدرار.

28. مقابلة شخصية مع وكيل معبر الحدود لولاية أدرار السيد لنصاري المهدي.

29. مقابلة شخصية مع مسير شركة أصحاب الكهف لتصدير والاستيراد بأدرار

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم التبادل التجاري بين مدينة أدرار ودولتي مالي والنيجر وتبيان أثرها على الأداء المالي للمؤسسات الناشطة فيها، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير مالي إيجابي لتجارة المقايضة على الأداء المالي للمؤسسات بولاية أدرار ،وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع وتنويع صادرات الولاية من خلال تعديل النصوص القانونية المؤطرة لنشاط تجارة المقايضة للمنافسة في الخارج ،وكذالك تنويع الواردات.

كلمات مفتاحيه :المقايضة ،الأداء المالي ،التبادل التجارية ،دولتي مالي والنيجر ،ولاية أدرار

Abstract:

This study aimed to identify the volume of trade exchange between the city of Adrar and the states of Mali and Niger and to demonstrate its impact on the financial performance of the institutions active in them. The study concluded that there is a positive financial impact of the barter trade on the financial performance of the institutions in the state of Adrar, and the study recommended the need to encourage and diversify the state's exports through an amendment Legal texts framing the activity of barter trade to compete abroad, as well as import diversification.

Key words: barter, financial performance, trade exchange, Mali and Niger countries, Adrar Province